

Distr.: General  
10 November 2000  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون  
البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال  
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي  
تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك  
المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة  
الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقديم المساعدة الاقتصادية إلى دول شرق أوروبا المتضررة من  
التطورات الحاصلة في منطقة البلقان\*  
تقرير الأمين العام

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٢-١	مقدمة
٢	١٠٠-٤	المعلومات المتعلقة بالمساعدة الاقتصادية المقدمة إلى الدول المتضررة
٢	٢٨-٥	ألف - الرسائل الواردة من الدول
١٠	٧٩-٢٩	باء - استجابة منظومة الأمم المتحدة
٢٦	١٠٠-٨٠	جيم - المبادرات والترتيبات الإقليمية
		ثالثا - مشاركة الدول المتضررة في الجهود المبذولة من أجل تعمير منطقة البلقان وإنعاشها وتنميتها
٣٣	١١٣-١٠١	ألف - المشاركة في تقديم المساعدة الإنسانية
٣٤	١٠٦-١٠٢	باء - إمداد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام
٣٥	١٠٩-١٠٧	جيم - الشراكة من أجل التعمير والتنمية
٣٦	١١٣-١١٠	رابعاً - الاستنتاجات
٣٨	١١٨-١١٤	

\* لم تدرج في هذا التقرير الحاشية التي طلبتها الجمعية العامة في قرارها ٢٤٨/٥٤.

## أولا - مقدمة

نطاق الفرص المتاحة للبائعين المحليين والإقليميين المهتمين وتيسير مشاركتهم في جهود التعمير والإصلاح والتنمية في المنطقة.

٣ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في القرار ٩٦/٥٤ زاي أيضا أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الخامسة والخمسين تقريرا عن تنفيذ القرار. وهذا التقرير مقدم عملا بذلك الطلب.

## ثانيا - المعلومات المتعلقة بالمساعدة الاقتصادية

### المقدمة إلى الدول المتضررة

٤ - عملا بقرار الجمعية العامة ٩٦/٥٤ زاي، دعا الأمين العام جميع الحكومات، في مذكرة شفوية مؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، إلى إرسال معلومات عن الإجراءات التي اتخذتها للتخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية للدول المتضررة<sup>(١)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، دعيت المنظمات الدولية ذات الصلة، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والهيئات الإقليمية المعنية، إلى تقديم معلومات مستكملة عن الأنشطة التي تقوم بها لمساعدة البلدان المتضررة<sup>(٢)</sup>. وفيما يلي موجز بأهم الموضوعات في الردود التي وردت.

### ألف - الرسائل الواردة من الدول

٥ - حتى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أرسلت تسع دول، هي الاتحاد الروسي وأوكرانيا وإيطاليا وبولندا وسويسرا والمملكة العربية السعودية والنرويج واليابان ويوغوسلافيا، ردودا على مذكرة الأمين العام الشفوية على النحو التالي.

٦ - دعمت إيطاليا عملية التحول الاقتصادي وإرساء الديمقراطية في منطقة البلقان منذ أوائل التسعينات، عن طريق البرامج الثنائية والإقليمية على حد سواء، بما تقدر جملته حتى

١ - أعربت الجمعية العامة، في قرارها ٩٦/٥٤ زاي المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، عن القلق إزاء المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجه دول شرق أوروبا نتيجة للتطورات الحاصلة في منطقة البلقان، ولا سيما أثرها على التجارة والعلاقات الاقتصادية الإقليمية وعلى الملاحة على امتداد نهر الدانوب وفي البحر الأدرياتيكي. ورحبت الجمعية العامة بالدعم الذي قدمه بالفعل المجتمع الدولي، لا سيما الاتحاد الأوروبي وغيره من المانحين، إلى الدول المتضررة لمساعدتها على التصدي لمشاكلها الاقتصادية الخاصة أثناء المرحلة الانتقالية التي أعقبت رفع الجزاءات بموجب قرار مجلس الأمن ١٠٧٤ (١٩٩٦) المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وكذلك في عملية التكيف الاقتصادي إثر التطورات الحاصلة في منطقة البلقان.

٢ - وفي القرار نفسه، شددت الجمعية العامة على أهمية التنفيذ الفعلي لميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا، وأهمية أنشطة المتابعة الخاصة بهذا الميثاق والتي تهدف، في جملة أمور، إلى إعادة البناء الاقتصادي، والتنمية والتعاون، بما في ذلك التعاون الاقتصادي في المنطقة وبين المنطقة وبقية أوروبا. ودعت الجمعية العامة جميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية، إلى مواصلة مراعاة الاحتياجات والحالات الخاصة للدول المتضررة وذلك عند تقديم الدعم والمساعدة لجهودها الرامية إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتكيف الهيكلي والتنمية. وشجعت الجمعية العامة الدول المتضررة في المنطقة على مواصلة عملية التعاون الإقليمي المتعدد الأطراف في ميادين مثل تطوير وسائط النقل والهيكل الأساسية، وكذلك تهيئة الظروف المواتية للتجارة والاستثمار في جميع بلدان المنطقة. ودعت الجمعية المنظمات الدولية ذات الصلة إلى اتخاذ خطوات مناسبة بغية توسيع

”التعاون بين المدن“. وقدمت مساعدة غذائية طارئة تبلغ قيمتها زهاء ٣ ملايين دولار إلى الجبل الأسود.

٨ - وتقدم إيطاليا دعماً قوياً لتطبيق ميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا، حيث قدمت أعلى مساهمة ثنائية بلغت قرابة ١٦٠ مليون يورو. ويناقش البرلمان الإيطالي الآن مشروع قانون يخصص بموجبه مبلغ إضافي مقداره ٢٠٠ مليون دولار لإعادة البناء في منطقة البلقان. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، استضافت مدينة أنكونا الإيطالية مؤتمر الأمن والتنمية في منطقة البحر الأدرياتيكي والبحر الأيوني، الذي صدرت عنه مبادرة الأدرياتيكي والأيوبي (انظر S/2000/541)، التي تمثل عملية تكامل دون إقليمي جديدة تشمل مجالات التعاون الاقتصادي، والسياحة، والنقل البحري، وحماية البيئة، وعمليات التبادل بين الجامعات، ومكافحة الجريمة.

٩ - وأفادت اليابان بأن مجموع المساعدة التي قدمتها إلى جنوب شرق أوروبا بلغ ٤,٧ بلايين ين في سنة ١٩٩٩ المالية (نيسان/أبريل ١٩٩٩ - آذار/مارس ٢٠٠٠)، بما في ذلك منح للبلدان التالية: ألبانيا (١ ٣٠٦ مليون ين)، بلغاريا (٥٥٧ مليون ين)، البوسنة والهرسك (٩٣٨ مليون ين)، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (١ ٣٠٥ مليون ين)، رومانيا (٥٥٦ مليون ين)، كرواتيا (٦٩ مليون ين). وخلال الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٩، تجاوزت المساعدة الإنمائية الرسمية اليابانية للبلدان المنطقة ١٠٢ بليون ين، حيث شملت المبالغ الإجمالية التالية في إطار ثلاث فئات للمعونة: القروض (٥٦,٧ بليون ين)، والمنح (٣٢,٩ بليون ين)، والتعاون التقني (١٢,٦ بليون ين). والتوزيع المعلوم حسب البلد المتلقي والمشاريع الرئيسية التي تلقت دعماً بمبالغ صُرفت في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية اليابانية شمل ما يلي: ألبانيا (٩,٦ مليون ين) من أجل مشاريع تكييف القطاع الزراعي، وإصلاح محطات الطاقة المائية، ونقل الطاقة

الآن بأكثر من بليون دولار. وفيما يتعلق بألبانيا، فإن إيطاليا هي الدولة الأولى في تقديم العون الثنائي لها حيث خصصت زهاء ٣٩٠ مليون دولار في فترة ١٩٩١-٢٠٠٠ من أجل مشاريع في مجالات مثل تحسين الهياكل الأساسية، والتنمية الزراعية، والخصخصة، ومحاربة الجريمة، والإحصاءات، والتعليم. وفي إطار برنامج لإعادة البناء والانتعاش للبوسنة والهرسك (١٩٩٦-٢٠٠١)، تعهدت إيطاليا بقرابة ١١٠ ملايين دولار لدعم المشاريع المتعددة الأطراف من أجل إصلاح البنية الاجتماعية وبنين الرعاية الصحية، وبناء المؤسسات والقدرات، وتدعيم العلاقات بين المجموعات الإثنية. وفي كرواتيا، خصصت إيطاليا في فترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ ما يقارب ١٠ ملايين دولار لبرامج التعاون، بما في ذلك برنامج لا مركزي متعدد القطاعات ينفذ بالاشتراك مع منطقة فريولي - فينيزيا - غيوليا في سلوفينيا الشرقية السابقة. وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، قدمت إيطاليا في فترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ قرابة ٢٣ مليون دولار لتمويل قرض لدعم ميزان المدفوعات، ومشروع لإعادة تشكيل نظام الرعاية الصحية، ومشروع معني بالمبادرات الصغرى.

٧ - وبالإضافة إلى زهاء ٦,٨ ملايين دولار قدمت إلى يوغوسلافيا في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨، تنظر إيطاليا الآن في تخصيص قرابة ١١٠ ملايين دولار للبدء في برنامج اقتصادي رئيسي يهدف إلى توطيد الديمقراطية في البلد عن طريق مشاريع قصيرة الأمد وطويلة الأمد. وفي الفترة الانتقالية ١٩٩٩-٢٠٠٠، تعهدت الحكومة الإيطالية بتقديم نحو ١٤ مليون دولار من أجل تقديم الإغاثة الطارئة والمساعدة إلى كوسوفو، ألحق بها مبلغ يقارب ٢٧٠ مليون دولار جمعته سلطات إيطالية متعددة والمجتمع المدني لمساعدة اللاجئين الكوسوفيين. وبلغت المساعدة الإنسانية المقدمة إلى صربيا (من إمدادات الأغذية والإمدادات الطبية) نحو ١٠ ملايين دولار، بما فيها مساهمات قدمت في إطار مبادرة

مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورومانيا، وكرواتيا؛ (ب) ”البرنامج المعني بجنوب شرق أوروبا“ الذي تديره منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والذي يشمل ألبانيا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورومانيا، وسلوفينيا، وكرواتيا.

١١ - وأشارت بولندا إلى أنه، في أثناء مؤتمر قمة تموز/ يوليه ١٩٩٩ لأعضاء ميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا وللمراقبين فيه، أعرب رئيس بولندا عن استعداد بلده لتنفيذ أهداف ميثاق تحقيق الاستقرار والمشاركة في الميثاق بصفتها عضواً كامل الأهلية فيه. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، اعتمدت الحكومة البولندية المبادئ التوجيهية لمشاركة بولندا في ميثاق تحقيق الاستقرار. وبناء عليه، شاركت بولندا بنشاط في الأعمال الإنسانية في منطقة البلقان، خاصة في كوسوفو. وفي الوقت نفسه، انصبّ الاهتمام بشكل خاص على جهود التعمير والتأهيل في المنطقة، خاصة في البوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ومن المبلغ الإجمالي الذي مقداره ٣٦ مليون دولار والذي قدمته بولندا من أجل المساعدة الإنمائية والإنسانية في عام ١٩٩٩، منحت بولندا ٧٧٢ ٤٤٠ دولاراً لألبانيا، و٢,٢ مليون دولاراً للبوسنة والهرسك، و١,٨ مليون دولاراً لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، و١٠٣ ٠٢٤ دولاراً لسلوفينيا، و٥١ ٩٩٣ دولاراً لكرواتيا. وإضافة إلى ذلك، تقوم بولندا بأعمال نشطة في مجال تعزيز أمن المنطقة عن طريق المشاركة في القوتين المتعددي الجنسيات - قوة تحقيق الاستقرار وقوة كوسوفو. والوحدة البولندية البالغ قوامها ١ ٣٠٠ جندي هي من أكبر الوحدات؛ كذلك تتحمل بولندا تكاليف الفصيلة الليتوانية. وفي عام ١٩٩٩، خصص مبلغ ٢٠ مليون دولار من ميزانية الدولة للمشاركة العسكرية في منطقة البلقان. علاوة على ذلك، تشارك المنظمات البولندية غير

الكهربائية، والإغاثة الطارئة، والمشاريع الشعبية؛ وبلغاريا (٣٠,٥ مليون ين) من أجل مشاريع الحد من التلوث الصناعي، وتوسيع الموانئ، ومركز كفاية استهلاك الطاقة، والمشاريع الشعبية، والإدارة والتدريب؛ والبوسنة والهرسك (٢٥,٦ مليون ين) من أجل مشاريع تحسين الطاقة الكهربائية، وزيادة إنتاج الأغذية، وإصلاح شبكة النقل العام، وتوفير المعدات الطبية، والمشاريع الشعبية؛ وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (٧,٨ مليون ين) من أجل مشاريع إعادة جدولة الديون، وتوفير المعدات الطبية، وزيادة إنتاج الأغذية، والمشاريع الشعبية، والدراسات والتدريب في المجال الإنمائي؛ ورومانيا (٢٧,٧ مليون ين) من أجل مشاريع إصلاح الموانئ، وتحسين الطرق، وتوفير المعدات الطبية، والمشاريع الشعبية، والدراسات والتدريب في المجال الإنمائي؛ وكرواتيا (مليون ين) من أجل إعادة جدولة الديون، والمشاريع الشعبية والتدريب.

١٠ - وأعلنت النرويج أن مجموع مساهماتها في مشاريع المساعدة في جنوب شرق أوروبا بلغ ٨٣٤ مليون كرونة لعام ٢٠٠٠. وشملت تلك المشاريع مجالات مثل تعزيز الديمقراطية، والإغاثة الإنسانية، وتحسين الهياكل الأساسية، ودعم التنمية الاقتصادية. وفي مجال الهياكل الأساسية، بلغ الدعم النرويجي ١٠٠ مليون كرونة وشمل مشاريع إقليمية من أجل إعادة تنظيم شبكات المياه والكهرباء في المنطقة. وبصفة رئيسية حُوت الأموال عن طريق الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي والبنك الدولي. وبلغ الدعم النرويجي للتنمية الاقتصادية في المنطقة ٩٠ مليون كرونة، وحُوّل جزء كبير منه عن طريق المشاريع الإقليمية التي تديرها المنظمات الاقتصادية الإقليمية. وتشمل الأمثلة على ذلك: (أ) ”برنامج تيسير التجارة“ الذي يديره المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والذي يوفر تمويلاً للاستثمارات المالية والتعاون التقني في ألبانيا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية

يتجاوز ٣٠ مليون دولار). وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أنشئ اتحاد ليشارك في أعمال إعادة البناء في يوغوسلافيا، واتفق الطرفان الروسي واليوغوسلافي في إطاره على مشاريع ذات أولوية محددة بمبلغ مقداره ٣٥ مليون دولار تقريبا.

١٤ - وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس ١٩٩٩، سلمت الشُعب الفرعية في وزارة حالات الطوارئ في الاتحاد الروسي إلى يوغوسلافيا شحنات إنسانية بلغت قيمتها ١,٤ مليون دولار؛ وبلغت القيمة الإجمالية للعملية ٢,٤ مليون دولار. وأرسل الاتحاد الروسي أيضا بعثات للتقييم، ونشرت عمليات للتنظيف البيئي، وإزالة الألغام لأسباب إنسانية، وإعادة بناء المدارس والمستشفيات. وأجرت وزارة النقل في الاتحاد الروسي تقييما لحالة القناة الملاحية في الجزء اليوغوسلافي من الدانوب بما في ذلك تقييم العمل المبذول لإعادة بناء الجسور وسائر الهياكل الأساسية النهريّة (بالتعاون أيضا مع فريق الخبراء التابع للجنة الدانوب المعنية بالقناة الملاحية في يوغوسلافيا). وفي إطار اللجنة الثلاثية الأطراف، أجرى خبراء من الاتحاد الروسي ويوغوسلافيا ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) تقييما للنطاق المادي للدمار الذي أصاب المراكز السكانية اليوغوسلافية وتكاليف التعمير.

١٥ - وقدمت المملكة العربية السعودية المعلومات التالية عن المساعدة التي قدمتها للبلدان المتضررة في منطقة البلقان. وفي حالة البوسنة والهرسك، بلغ مجموع المساعدة المقدمة من حكومة المملكة العربية السعودية ١٥١,٧ مليون دولار، شملت ٩٦,٧ مليون دولار مقدمة في شكل منح رسمية، و٥٥ مليون دولار مقدمة كقروض بفائدة منخفضة من صندوق التنمية السعودي. وجاوزت المساعدة الرسمية المقدمة إلى اللاجئين في ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مبلغ ٤٤,٥ مليون دولار شملت نحو ٣٠ مليون

الحكومية مشاركة نشطة في الأعمال الإنسانية وبناء القدرات البشرية والمؤسسية في جنوب شرق أوروبا. وفي عام ٢٠٠٠، شرعت الحكومة البولندية في مخطط خاص للتعاون والتمويل المشترك مع المنظمات غير الحكومية لتنفيذ مشاريع إنمائية في منطقة البلقان.

١٢ - وأسهم الاتحاد الروسي في إعادة البناء الاقتصادي في منطقة البلقان، لا سيما عن طريق تنفيذ المشاريع الثنائية مع يوغوسلافيا وتقديم المساعدة التقنية لها. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، استؤنفت عمليات الإمداد بالغاز الطبيعي الروسي وغيره من إمدادات الطاقة؛ حيث أن هذه الإمدادات هي المصدر الوحيد لكفالة عمل المشاريع الصناعية والاقتصاد المجتمعي في يوغوسلافيا. وفي عام ٢٠٠٠، عملا ببروتوكول وقّعه مؤسسة غازبروم المحدودة وحكومة جمهورية صربيا، بدأ الاتحاد الروسي ضخ ١٥٥٠ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي. ومن المتوقع توفير ٥٠٠ مليون متر مكعب من الغاز في إطار مساعدة إنسانية، بما في ذلك ٣٠٠ مليون متر مكعب لتصفية الدين اليوغوسلافي الناجم عن النقل العابر لهنغاريا. وبمساعدة الاتحاد الروسي، يجري تحديث الهياكل الأساسية لخط أنابيب الغاز العابر لمنطقة البلقان وغيره من مرافق الطاقة الكهربائية.

١٣ - وشرع الطرفان في تنفيذ اتفاق مشترك بين الحكومتين بشأن توفير قرض رسمي ليوغوسلافيا مقداره ١٥٠ مليون دولار لتمويل إمدادات المعدات والسلع والخدمات الروسية. وقد بدأ شحن الآليات والمعدات التقنية من الاتحاد الروسي في إطار العقود التالية: (أ) إعادة بناء محطات الطاقة الكهربائية الحرارية في كوسوفو ونيكولا تيسلا وكوستولاتس (بمبلغ يتجاوز ٥٥ مليون دولار)؛ (ب) توفير معدات لمد قضبان السكك الحديدية (٥ ملايين دولار)؛ (ج) توفير آلة لحفر المناجم (٨ ملايين دولار)؛ (د) إعادة بناء محطة بليفيا للطاقة الكهربائية الحرارية (بمبلغ

(ب) تنمية القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي - تولى أولوية إلى وضع إطار عمل مستقر وتحرري لتنمية القطاع الخاص واجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي. ويقدم دعم مباشر لكل نشاط من أنشطة القطاع الخاص على حدة عن طريق تقديم المساعدة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاركة في الصناديق الإقليمية لرأس المال المساهم. وتشارك سويسرا في فريق مشروع الاتفاق الاستثماري، وتساهم في مرفق مشاريع البلقان وستشارك في صندوق رأس المال السهمي في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عبر البلقان؛

(ج) تقديم المساعدة المالية إلى مشاريع البنية الأساسية - يتمثل الهدف في تكتيف التمويل المقدم لتنمية البنية الأساسية وإذا أمكن زيادة سرعة تنفيذها من أجل تيسير التبادل الإقليمي. وتولى الأولوية إلى المشاريع في مجال الطاقة ومعالجة المياه/المحاري والاتصالات السلكية واللاسلكية. وفي إطار ما يسمى "مجموعة عناصر البداية السريعة" المنفذة ضمن ميثاق تحقيق الاستقرار، تسهم سويسرا في برنامج عمل البلديات في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وفي مشروع الطاقة الكهربائية الثالث في البوسنة والهرسك؛

(د) دعم الاقتصاد الكلي من أجل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية العاجلة - ترتبط مشاركة سويسرا في دعم ميزان المدفوعات والمساعدة في مجال الميزانية بتنفيذ برنامج التكييف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي الذي يدعمه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إطار الحوار بشأن السياسة الاقتصادية الأطول أجلا مع هذه البلدان وتقديم المساعدة لها في هذا الصدد.

١٧ - وتشارك سويسرا أيضا مشاركة ضخمة في التعمير الاقتصادي وإصلاح البنية الأساسية في كوسوفو. وبصفة

دولار مقدمة عن طريق صندوق التنمية السعودي لتمويل مشاريع التعمير. وعلاوة على ذلك بلغت التبرعات المقدمة من المنظمات غير الحكومية بالمملكة العربية السعودية ٤٠٢ مليون دولار من أجل البوسنة والهرسك و٧٦,٦ مليون دولار من أجل اللاجئين في ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت معونة في شكل منح تجاوزت قيمتها مليون دولار إلى ألبانيا؛ وصدر مرسوم ملكي في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٠ بإيفاد وفد من صندوق التنمية السعودي إلى ألبانيا لتحديد مشاريع معينة يجرى الصندوق مزيدا من الدراسات بشأنها ويبحث احتمال تمويلها.

١٦ - وشاركت سويسرا بنشاط في ميثاق تحقيق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا وفي مبادرات عديدة، ليس فقط في ميدان التنمية الاقتصادية ولكن أيضا في مجالات إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان فضلا عن أمن المنطقة. وفي هذا السياق استعرضت سويسرا سياستها الاقتصادية إزاء جنوب شرق أوروبا وكثفت مساعدتها الاقتصادية للمنطقة. وتضم الاستراتيجية السويسرية لتقديم المساعدة الاقتصادية لدول البلقان العناصر التالية:

(أ) تحسين العلاقات التجارية وتعزيز التجارة - يتمثل الهدف في تيسير إمكانية الوصول إلى الأسواق، وفي الأجل القصير إقامة علاقات تجارية مستقرة. وسترتبط هذه التدابير بالمساعدة في ميدان تعزيز التجارة. ولبلوغ هذه الغاية، تسهم سويسرا بنشاط في عمل الفريق العامل المعنى بتحرير التجارة وتيسيرها في إطار جدول العمل الثاني المشمول من ميثاق تحقيق الاستقرار، وهو يهدف أولا وقبل كل شيء إلى تبسيط وتنسيق اتفاقات التجارة الحرة فيما بين البلدان المشتركة وإزالة الحواجز الجمركية؛

الناجثة عن الجزاءات المفروضة من جانب مجلس الأمن ومن جراء العمل العسكري الذي قام به الناتو الشركة الأوكرانية للشحن في الدانوب والموانئ البحرية في إزمابيل وأوست - دونايسك وريبي وأحواض إصلاح السفن في إزمابيل وأحواض بناء السفن وإصلاحها في كييليا، وشركة الشحن المساهمة أو كريففلوت.

١٩ - وبالنسبة للشركة الأوكرانية للشحن في الدانوب وحدها، بلغت الخسائر الفعلية الناجمة عن تطبيق نظام الجزاءات ضد يوغوسلافيا ٤٤٠ مليون دولار ليس من بينها الأعمال الضائعة. ومع الأسف، لم تتلق أوكرانيا المساعدة الاقتصادية الخاصة من المؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة التي يحق لها توقعها وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، أدت الأعمال العسكرية في البلقان في ١٩٩٩ إلى خسائر اقتصادية نشأت عن توقف الملاحة العابرة على طول الدانوب. وتكبدت الشركة الأوكرانية للشحن في الدانوب وحدها خسائر بلغت ١١٠ ملايين دولار وبلغ مجموع خسائر جميع الشركات الأوكرانية العاملة في الدانوب ١٢٥ مليون دولار. وحتى الآن تخسر الشركة الأوكرانية للشحن في الدانوب ٣٠٠.٠٠٠ دولار يوميا. فقد توقف نقل ما مجموعه ٤,٥ ملايين طن من المعادن الخام والكريات والأسمدة والفلزات إلى الشركات في النمسا وهنغاريا. وتوقف بشكل تام النقل التقليدي العابر للشحنات من ألمانيا وسلوفاكيا والنمسا وهنغاريا وغيرها من البلدان. ونتيجة للتغير في تدفقات السلع وعدم الوفاء بالعقود بصورة تامة، تكبدت أيضا الشركات العاملة في التعدين والصناعة الاستخراجية في أوكرانيا خسائر ضخمة.

٢٠ - وفي الوقت الحالي، يمثل تمويل عمليات من أجل تطهير القناة الملاحية للدانوب في يوغوسلافيا واستئناف الشحن فيها مشكلة حادة وذلك مع استمرار الحالة المالية

عامة، بلغت المساعدة الاقتصادية السويسرية المقدمة إلى جنوب شرق أوروبا في ١٩٩٩ نحو ٤٣ مليون فرنك سويسري. ويشمل هذا المساعدة الطارئة المقدمة غالبا في شكل دعم لميزان المدفوعات وتعويض عن الآثار المترتبة على أزمة كوسوفو، ويمثل زيادة كبيرة بالمقارنة بالسنوات السابقة. ومن المفترض أن تظل المساعدة الاقتصادية السويسرية عند ذلك المستوى، بل وحتى أن تكون أعلى في عام ٢٠٠٠ وفي السنوات المقبلة. وسترتبط المساهمة السويسرية في الجهود الدولية المبذولة في إطار ميثاق تحقيق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا بمدى استعداد بلدان المنطقة للمشاركة في الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فضلا عن عملية التعاون الإقليمي.

١٨ - وأعلنت أوكرانيا أنها تكبدت ولا تزال تتكبد خسائر اقتصادية ضخمة نتيجة للآثار غير المؤاتية المترتبة على التطورات السائدة في البلقان، والمرتبطة قبل كل شيء بالآثار الحادة للغاية المترتبة على صراع كوسوفو في العلاقات التجارية والاقتصادية في المنطقة والملاحة في الدانوب. وحيث أن الاقتصاد الأوكراني كان آخذا في الانفتاح بشكل متزايد على الأسواق الأجنبية ومن بينها الأوروبية، فقد كان عرضة على وجه الخصوص في الوقت ذاته للصدمات الخارجية. وأدت الخسائر الناجمة عن أزمة كوسوفو إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية المرتبطة بالأزمة المالية الروسية والآسيوية التي حدثت في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، والمرتبطة أيضا بنتائج الجزاءات الاقتصادية المطولة التي فرضها مجلس الأمن على يوغوسلافيا من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦. ونتيجة للقصف الجوي من منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، توقف الشحن التجاري في جزء كبير من الدانوب. وتسبب تقييد الملاحة في الدانوب إلى التوقف التام في أعمال شركات الشحن الأوكرانية التي اعتادت نقل الشحنات عبر هذا المجرى المائي الهام. ومن بين الشركات الأوكرانية التي عانت أشد الخسائر

ولشركات الشحن الأوكرانية في منطقة الدانوب في التدهور. وبدون مساعدة مالية عاجلة ستضطر الشركات إلى اتخاذ تدابير متطرفة تنطوي على تقليل حجم قوتها العاملة مما سيؤدي إلى تفاقم التوتر الاجتماعي في المنطقة. وعلاوة على ذلك، لم تلب هذه الشركات التزاماتها المالية تجاه المصارف وتفتقر إلى رأس المال العامل اللازم لأداء أعمال إصلاح وبناء سفن جديدة. واتخذ البرلمان (فيرخوفنا رادا) والحكومة في أوكرانيا عددا من التدابير الحاسمة لتحقيق الاستقرار في الحالة المالية لشركات الشحن في البلد، مكّنت من تفادي الإغلاق التام للعمل في الشركة الأوكرانية للشحن في الدانوب وأوكريشفلوت وفي أحواض السفن في إزمابيل وريبي وكيليا التي تمثل أضخم هيئات النقل في الدانوب وتعتبر رب العمل الرئيسي في هذه المنطقة في أوكرانيا. وعلى وجه الخصوص، أسقطت جميع الضرائب تقريبا المفروضة على هذه الشركات في الفترة من ١ آذار/مارس إلى تموز/يوليه ١٩٩٩ وأُغفيت من دفع رسوم الواردات وتعريفات الاستيراد بالنسبة لواردات النفط المستوردة لتلبية احتياجاتها الخاصة حتى نهاية عام ١٩٩٩. وبلغ مجموع الإعفاء من الدين والامتيازات الضريبية المؤقتة ٨,٢ ملايين هريفناس (نحو ١,٥ مليون دولار). لكن هذا المبلغ لا يمثل سوى ١,٧ في المائة من مجموع الخسائر (نحو ١١٠ ملايين دولار).

٢٢ - وتتبع أوكرانيا سياسة متسقة لتنمية التعاون مع بلدان المنطقة وخاصة في إطار العمل الذي تقوم به لجنة الدانوب من أجل تطهير القناة الملاحية للدانوب، والمبادرات الإقليمية الأخرى. وفي الوقت ذاته، تتطلب المشاركة في هذا العمل استثمارا ماليا ضخما. وفي رأي أوكرانيا، يتعين إعطاء بلدان المنطقة التي عانت من خسائر من جراء صراع كوسوفو أفضلية فيما يتصل بالمشاركة في المشاريع والعطاءات بما في ذلك تقديم المنح والقروض التسهيلية المقدمة لغرض خاص. وترى أوكرانيا أن المجتمع الدولي غير مستعد في الوقت الحالي لاتخاذ تدابير كافية لتقليل الآثار الضارة غير المتوقعة التي تعاني منها بلدان ثالثة مجاورة لبلد واقع في إقليم تدور فيه صراعات من نوع صراع كوسوفو. ومع الأسف، فلم تتلق أوكرانيا، على الرغم من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، دعما من الدول والمنظمات الدولية المختصة في جهودها للتغلب على الآثار الملاحية للأحداث الأخيرة التي وقعت في البلقان. وسيحظى قيام المجتمع الدولي باتخاذ تدابير فعالة يكون من شأنها منح البلدان المتضررة، ومن بينها أوكرانيا، فرصا أوسع للمشاركة الفعالة في التعمير في مرحلة ما بعد الصراع وفي تجديد وتطوير الهياكل الأساسية المدمرة في الإقليم الذي دار فيه الصراع، بترحيب أو كرانيا. وأوكرانيا مهتمة بشكل خاص بالمشاركة في مشاريع محددة معدة في إطار المبادرات الإقليمية، خاصة التنفيذ العملي لميثاق تحقيق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا.

٢٣ - وقدمت **يوغوسلافيا** مذكرة مفصلة بعنوان "الأضرار التي تعرضت لها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من جراء تمزيق جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة والجزءات التي فرضتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي

٢١ - ويعتمد العمل المستمر للهياكل الأساسية الأوكرانية للنقل في الدانوب اعتمادا مباشرا على استئناف الملاحة بشكل تام على طول النهر. وحتى الاستئناف الجزئي لن يمكن من تحقيق الاستقرار في الحالة، حيث أن الأماكن التي يوجد بها العملاء الرئيسيون للناقلات والموانئ الأوكرانية تقع وراء الجسور اليوغوسلافية المدمرة التي سدت ممر السفن عبر الدانوب. وتظهر التجارة الأوكرانية النشطة مع بلدان البلقان بوضوح انخفاضاً كبيراً في الحجم بالمقارنة بالفترة السابقة، وصل إلى نسبة ٥٠ في المائة في حالة يوغوسلافيا.

النقل، مما حال دون إيصال السلع والخدمات وتدفع المدارس والمستشفيات والمؤسسات العامة والمساكن الخاصة. وبموجب نظام الجزاءات، صودرت طائرات وسفن يوغوسلافية وانخفض الحجم الإجمالي للحمولات المنقولة على سفن الشحن اليوغوسلافية بما يزيد عن ٨٠ في المائة. وانخفض حجم الخدمات في ميدان نقل المسافرين بنسبة ٥٥ في المائة وفي مجال شحن البضائع بنسبة ٦٧ في المائة. كما أن ندرة الموارد المالية أدت إلى تباطؤ حركة الصيانة والتشييد على صعيد الهياكل الأساسية. وتسببت الجزاءات أيضا في إصابة الاقتصاد اليوغوسلافي بالتقادم التكنولوجي وفقدان الشركات اليوغوسلافية قدرتها على التنافس في الأسواق العالمية، فضلا عن انخفاض عائدات النقد الأجنبي وارتفاع معدلات البطالة.

٢٥ - وأشارت المذكرة إلى أنه فضلا عما سببه عدوان منظمة حلف شمال الأطلسي على يوغوسلافيا في الفترة من ٢٤ آذار/مارس إلى ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩ من خسائر فادحة في الأرواح البشرية، فإنه قد أحدث تدهورا حادا في الحالة الاقتصادية للبلد ونجمت عنه عواقب إنسانية وبيئية خطيرة. وقد أضر الاعتداء ضررا كبيرا بالهياكل الأساسية والصناعة التحويلية، ولا سيما قطاعي الصناعة المي탈ورجية وصناعة تجهيز المعادن، ومعامل تكرير النفط والصناعة الكيميائية وصناعة التبغ. وتشمل قائمة المرافق التي دُمرت أو أُصيبت بتلف شديد ما يلي: ٤٢ من منشآت توليد ونقل الطاقة (معامل تكرير النفط ومستودعات الوقود ومحطات المحولات الفرعية)؛ و ٦٤ مركزا للاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد الإذاعي؛ و ٦٦ من جسور الطرق البرية وجسور السكك الحديدية، معظمها على طرق النقل الرئيسية؛ و ٣٢ مجمعا زراعيا؛ و ٢٣ إصابة لخطوط السكك الحديدية ومحطاتها؛ و ٨ مطارات؛ و ٣٠٩ مدارس (إتلاف ٣٠٦ مدارس وتدمير ٣ مدارس)؛ و ٢٨ بناية إدارية؛

واعتماد منظمة حلف شمال الأطلسي". وخلاصة ما جاء في المذكرة هي أن مستوى أداء الاقتصاد اليوغوسلافي انخفض في غضون السنوات العشر الأخيرة بنسبة ٥٠ في المائة عما كان عليه في سنة ١٩٩١ بسبب تواتر المشاكل التي تعرض لها. وإجمالا، أضر انفصال الجمهوريات التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة (١٩٩١-١٩٩٢)، وجزاءات مجلس الأمن (١٩٩٢-١٩٩٦) وجزاءات الاتحاد الأوروبي (منذ عام ١٩٩٨) وعدوان منظمة حلف شمال الأطلسي (١٩٩٩) تأثيرا سلبيا على مستقبل البلد من حيث آفاق النمو الاقتصادي والتنمية، ومستوى معيشة السكان، وإعمال حقوق الإنسان الأساسية، ومستويات الدخل والاستحقاقات الاجتماعية وحالة البيئة، والإمكانيات العلمية والتكنولوجية، فضلا عن علاقاته الاقتصادية الخارجية ومشاركته في المنظمات والمؤسسات الدولية. ويعزى إلى هذه العوامل مجتمعة الانخفاض الحاد للنتائج القومي الإجمالي للفرد من ٢٧٣٥ دولارا في عام ١٩٩٠ إلى ١٣٠٠ دولار في عام ١٩٩٩.

٢٤ - وأكدت المذكرة بصورة أكثر تحديدا أن الجزاءات أثرت تأثيرا شديدا في مختلف قطاعات الاقتصاد اليوغوسلافي من نواحي مختلفة: فقد انخفضت حصة الإنتاج الصناعي في الناتج القومي الإجمالي من ٤٣ في المائة إلى ٣٥ في المائة؛ وانكمش الحجم الإجمالي للتجارة الخارجية بنسبة ٦٣,٩ في المائة (انخفضت الصادرات بنسبة ٧٤,٢ في المائة والواردات بنسبة ٥٥,٨ في المائة)؛ ونقص استعمال القدرات المتاحة في صناعة تجهيز الأغذية بنسبة ٤٠ في المائة؛ وهبطت قيمة الصادرات الزراعية بنسبة ٦٠ في المائة. وأدى الحظر الصارم المفروض على النفط ومنتجاته إلى ضعف استخدام معامل التكرير، وتسبب النقص الناجم عن ذلك في الوقود والطاقة في تعطيل الأنشطة الاقتصادية وإحداث مشاكل في حركة

في عام ١٩٩٩، إلى جانب انخفاض دخل الفرد على المستوى الوطني من ١٧٤٢ دولارا في عام ١٩٩٨ إلى ١٣٣٨ دولارا في عام ١٩٩٩. ونتج عن تدمير القدرات الصناعية ومرافق النقل انخفاض في مستوى التجارة اليوغوسلافية في سنة ١٩٩٩، في إثر انخفاض الحجم الإجمالي للأنشطة التجارية بنسبة ٣٦,٥ في المائة، وقيمتي الصادرات والواردات بنسبة ٤٦,٩ في المائة و ٣٠,٣ في المائة على التوالي، بالمقارنة بسنة ١٩٩٨. ورغم انخفاض العجز التجاري بنسبة ٦ في المائة، فإن حصة الواردات التي تغطيها الصادرات انخفضت من ٥٩,٦ في المائة في سنة ١٩٩٨ إلى ٤٥,٤ في المائة في سنة ١٩٩٩.

٢٨ - واستنادا إلى التحليل الذي أجرته اللجنة الاقتصادية لأوروبا<sup>(٣)</sup>، خلصت المذكرة إلى أن أهداف التعمير والتنمية في جنوب شرق أوروبا لا يمكن بلوغهما دون إدخال يوغوسلافيا في نطاق جهود المساعدة الدولية، بما في ذلك المساعدة الإنسانية، فضلا عن المشاريع الاستراتيجية للتعمير والتنمية المدعومة بالموارد من المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وسيستلزم ذلك القيام برفع جميع الجزاءات المتبقية على الفور وتمكين يوغوسلافيا من الرجوع إلى حظيرة المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية. وهذا بدوره سيمكّن يوغوسلافيا من التخفيف من جزء من العبء الهائل المتمثل في تعبئة مواردها الشحيحة واستثمارها في إعادة تعمير البلد.

#### باء - استجابة منظومة الأمم المتحدة

٢٩ - في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، كان ما مجموعه ١٩ منظمة وبرنامجا وصندوقا تابعاً لمنظومة الأمم المتحدة قد قدم معلومات عن أنشطته في جنوب شرق أوروبا. وتبيّن الردود الواردة أن جميع العناصر المختصة في منظومة الأمم المتحدة تدرك المشاكل والاحتياجات

و ٢٣ من العيادات والمستشفيات؛ و ٨٥ من الكنائس والأديرة وغيرها من المواقع المقدسة لدى المسيحيين الأرثوذكس.

٢٦ - وأبرزت المذكرة بصورة خاصة الدمار الذي لحقته الضربات الجوية بصناعتي النفط والغاز، وهما القطاعان الأساسيان في ميدان توفير الطاقة والقوى الكهربائية للاقتصاد وللسكان، فضلا عن الأضرار التي لحقت بشبكات الهياكل الأساسية ذات الأهمية على الصعيدين الوطني والإقليمي على السواء. وعلى سبيل المثال، أثر تعطّل النقل بواسطة الطرق البرية والسكك الحديدية في عدد من مسارات العبور الدولية تأثيرا سلبيا في حركة العبور العامة عبر يوغوسلافيا وأحدث انخفاضا حادا في حجم نقل السلع. وأدى تدمير ٥ جسور وإلحاق أضرار بـ ٣ جسور أخرى على نهر الدانوب إلى توقف حركة الملاحة تماما في الجزء اليوغوسلافي من هذا المجرى المائي الأوروبي الهام. وإلى جانب الخسارة التي سببها ذلك للاقتصاد اليوغوسلافي، فإنه ألحق أضرار مادية جسيمة باقتصادات العديد من البلدان الأخرى الواقعة على ضفاف الدانوب، وذلك بالنظر إلى أن كمية السلع التي كانت تشحن سنويا عن طريق نهر الدانوب كانت تصل إلى ٨٠ مليون طن. ودمرت عدة مرافق من الشبكة اليوغوسلافية للاتصالات السلكية واللاسلكية (منها مثلا مركزا التلفزة في بلغراد ونوفي ساد)، بينما تسبب تدمير جسور الدانوب في نوفي ساد في انقطاع الكابلات الضوئية والكابلات المتحدة المحور الخاصة بالاتصالات الهاتفية الدولية.

٢٧ - ووفقا للتقديرات الواردة في المذكرة، فإن إجمالي الأضرار الناجمة عن عدوان منظمة حلف شمال الأطلسي على إقليم يوغوسلافيا (الضرر المباشر وغير المباشر والضرر الذي لحق بالأشخاص الطبيعيين) يزيد عن ١٠٠ بليون دولار. وفي الوقت ذاته، سُجّل نمو اقتصادي سلبى نسبته ٢,٢ في المائة

بلدان المنطقة هي المالكة لعملية تحقيق الاستقرار وأن التزامها ومشاركتها الكاملين في هذه العملية شرط لا بد منه لنجاحها.

٣٢ - وشمل نشاط منظمة العمل الدولية في البلدان المتضررة بمنطقة البلقان التالية: (أ) تدعيم النهج الثلاثي في مجال إعادة الهيكلة الاقتصادية والصناعية والاجتماعية على الصعيدين الوطني والمحلي؛ (ب) المساعدة في إصلاح نظم الضمان والحماية الاجتماعيين؛ (ج) رصد تطورات سوق العمل والتشجيع على انتهاج سياسات فعالة للعمال؛ (د) تقديم الدعم للمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة، وبخاصة عن طريق مشروع عنوانه "أبدأ مشروعك ثم حسنه"؛ (هـ) تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية ذات العمالة الكثيفة؛ (و) إسداء المشورة بشأن سياسات الأجور والدخل؛ (ح) تطوير برامج الشراكة المعنية بالفقر في المناطق الحضرية.

٣٣ - وفي أعقاب أزمة كوسوفو، أنشأت منظمة العمل الدولية فرقة عمل للبلقان مزودة بوحدة للدعم في بريشتينا، وأسندت إليها مسؤولية وضع مشاريع تقديم المساعدة إلى كوسوفو. وقد أعدت حتى الآن ٨ مشاريع وقدمت إلى الجهات المانحة المحتملة قصد التمويل. وتغطي هذه المشاريع مجالات من قبيل ما يلي: (أ) إيجاد فرص العمل في الحالات الطارئة عن طريق أساليب العمالة المكثفة؛ (ب) التدريب المهني وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك إعادة تدريب العائدين والمحاربين السابقين والتمويل الصغير والتنمية الاقتصادية المحلية؛ (ج) تقييم سوق العمل والجمع السريع للبيانات؛ (د) برامج الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي؛ (هـ) بناء القدرات المؤسسية وتعزيز الحوار الاجتماعي والمصالحة وإعادة التوأم الاجتماعي وإيجاد إطار ملائم لقوانين العمل. وبحلول منتصف عام ٢٠٠٠، كانت

الاقتصادية الخاصة لمنطقة البلقان، وتواصل تقديم الدعم والمساعدة إلى البلدان المتضررة. وفي حالات عديدة، تجاوزت الأنشطة المبلغ عنها نطاق المساعدة الاقتصادية الخاصة المقدمة إلى البلدان المتضررة من الحالة في البلقان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبالتالي فهي غير متضمنة بتمامها في الفرع التالي من التقرير.

### الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة

٣٠ - واصلت منظمة العمل الدولية تقديم المساعدة للدول المتضررة من خلال خدماتها الاستشارية والبرامج التي تضطلع بها في مجال التعاون التقني على الصعيدين الإقليمي والقطري. ويتمثل الدور الأساسي للمنظمة في البلقان، وفي كوسوفو بشكل أكثر تحديداً، في إسداء المشورة بشأن التشريعات وتقديم الدعم لعملية بناء المؤسسات في مجالات الأهداف الاستراتيجية الأربعة للمنظمة وهي: (أ) ترويج وإعمال المبادئ والحقوق الأساسية على صعيد العمل؛ و (ب) إيجاد مزيد من الفرص للنساء والرجال تؤمّن لهم مستوى لائقاً للعمال والدخل؛ و (ج) تعزيز الحماية الاجتماعية للجميع من حيث نطاق التغطية ودرجة الفعالية؛ (د) تعزيز التشاور الثلاثي والحوار الاجتماعي.

٣١ - واستجابة لحالة البلدان المتضررة من النزاع في جنوب شرق أوروبا، عقدت منظمة العمل الدولية، بالتعاون مع حكومة بلغاريا، في صوفيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، مؤتمراً ثلاثياً رفيع المستوى حول موضوع "العمالة والأيدي العاملة والسياسات الاجتماعية في جنوب شرق أوروبا"، الذي شارك فيه وزراء العمل والشؤون الاجتماعية وقيادات الأطراف الاجتماعية الشريكة في بلدان المنطقة. واعتمد المشاركون في المؤتمر بيان صوفيا الذي يرمي إلى تعزيز البعد الاجتماعي في تنفيذ اتفاق تحقيق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا. وشدد البيان بصورة خاصة على أن

ومرفق لإكثار البذور. وعلاوة على ذلك، يُضطلع حالياً بأنشطة تستهدف دعم الانتقال من طور المساعدة الطارئة إلى طور الإنعاش والتنمية، بما في ذلك تقديم الدعم لإصلاح الآلات الزراعية، وإنعاش قطاع الحراثة، وإنشاء نظام مراقبة الأمن الغذائي. ويأتي معظم التمويل لهذه المشاريع والأنشطة من الجهات المانحة الثنائية. وفي إطار برنامج التعمير والإنعاش في المدين القصير والمتوسط في كوسوفو (٢,٣٤ بليون دولار)، الذي أُعد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، قدر مجموع الاحتياجات المالية الخارجية اللازمة للقطاع الزراعي بمبلغ ٢٣٥ مليون دولار، بما في ذلك ٨ ملايين دولار لشتاء ١٩٩٩/٢٠٠٠ و ٨٦ مليون دولار للفترة من نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ١٤١ مليون دولار للمرحلة الثانية من التعمير (٢٠٠١-٢٠٠٤). ومنذ تموز/يوليه ٢٠٠٠، تشارك الفاو في تنفيذ مشروع طارئ في كوسوفو لإعادة بناء المزارع ممول من البنك الدولي بمبلغ قدره ١١,٥ مليون دولار، ويشمل توزيع الماشية والجرارات الجديدة، وتوفير خدمات البيطرة والإصلاح، وإصلاح المختبر المركزي للتشخيص البيطري ومركز التلقيح الاصطناعي، فضلا عن تقديم المساعدة للسلطات الانتقالية في مجال السياسات الزراعية.

٣٦ - وبالرغم من أن منظمة الفاو لم تنفذ بعد برامج المساعدة التقنية في صربيا والجبل الأسود فقد تم إرسال بعثتين لتقييم الاحتياجات في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠٠٠ وصيغت اقتراحات "لمشاريع لتلبية الاحتياجات الطارئة في القطاع الزراعي". وتم تحديد المجالات ذات الأولوية لتقديم المساعدة للفئات الضعيفة من السكان. ومن فيهم المشردون وصغار المزارعين ولا سيما في مجالات البذور والأسمدة والإمدادات الغذائية للحيوان. أما في رومانيا فقد نُفذت ثلاثة مشاريع طارئة في عام ١٩٩٩ موهها برنامج المساعدة التقنية التابع للفاو وذلك لمساعدة الحكومة في

المشاريع الثلاثة التالية قيد الإنجاز: مشروع لإقامة شبكة من مراكز التدريب المهني في كوسوفو؛ والمشروع المعنون "أبدأ مشروعك ثم حسنه" الذي يستهدف تنمية المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة؛ ومشروع لإعداد برنامج للمساعدة الاجتماعية يستهدف الفئات الضعيفة من السكان.

٣٤ - قدمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) منذ سنة ١٩٩٤ المساعدة الطارئة إلى القطاع الزراعي في منطقة البلقان، بدءا بالبوسنة والهرسك، حيث نُفذ نحو ٢٢ مشروعا طارئا لتوزيع المدخلات الزراعية على المزارعين المتضررين من الحرب، مجموع ميزانياتها ١٩,٥ مليون دولار. واستؤنفت الأنشطة الطارئة للمنظمة في البلقان في ربيع عام ١٩٩٩ استجابة لاندلاع الأزمة في كوسوفو. وفي ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، نُفذت مشاريع لتقديم المساعدة إلى الأسر المستضيفة للاجئين من كوسوفو عن طريق تزويدها بالبذور والأسمدة وعلف الحيوان وإسداء المشورة وتقديم الدعم التقني لوزارة الزراعة. وقد ساهم برنامج التعاون التقني التابع للمنظمة بمبلغ قدره ٢٠٠ ٧٨٧ دولار في التمويل المشترك، مع جهات مانحة ثنائية (٨٨٢ ٠٠٠ دولار)، لأربعة مشاريع طارئة في ألبانيا، وقُدّم مبلغا قدره ٧٠٧ ٠٠٠ دولار من أجل تنفيذ مشروعات طارئتين في جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة.

٣٥ - وبدءا من تموز/يوليه ١٩٩٩، وسّعت الفاو عملياتها في كوسوفو لمساعدة السكان والعائدين المتضررين من جراء الصراع. ونُفذ حوالي ١٨ مشروعا (٤ مشاريع منها اكتمل تنفيذها)، مجموع ميزانياتها ١٤ مليون دولار، وتغطي مجالات تنسيق الأنشطة الزراعية الطارئة وتوزيع المدخلات الزراعية الأساسية على حوالي ٧٠ ٠٠٠ من أشد الأسر ضعفا والتحصين الطارئ للماشية، وإعادة إنشاء مختبر مراقبة البذور

وتحويل مشاريع لتقديم خدمات الدعم للمزارع الخاصة (٣٠ مليون دولار تم تمويل ٥٧ في المائة منها من قرض قدمه البنك الدولي) ومشروع لدعم بناء أسواق للبيع بالجملة في مدن زغرب وأوسبيك ورييكا (٣٩,٦ مليون دولار سيتم تمويل نسبة ٤٩ في المائة منها من قرض من المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير).

٣٩ - وتعتزم الفاو عند تحديدها لأنشطتها في المستقبل في منطقة البلقان إيلاء اهتمام خاص لمساعدة البلدان المتأثرة في جهودها المتعلقة بالانتقال من التدابير الطارئة إلى الإنعاش والتنمية وإجراء إصلاحات لقطاعها الزراعية. وسوف يشمل ذلك تقديم المشورة فيما يتعلق بالسياسات وتقديم المساعدة التقنية لإنشاء آليات ومؤسسات سوقية لزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية إضافة إلى تعزيز الاستيعاب والترابط الاجتماعي وفقا لاتفاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا. وستقوم الفاو في هذا السياق بتقديم المساعدة إلى الحكومات في المنطقة لتحديد أولوياتها الاستثمارية وصياغة الاقتراحات المتعلقة بالمشاريع التي تهدف إلى إعادة البناء والتنمية المستدامتين للقطاعين الزراعي والريفي. وستواصل منظمة الأغذية والزراعة تعاونها الوثيق من أجل هذه الغاية مع الشركاء الإنمائيين في اتفاق تحقيق الاستقرار.

٤٠ - وقدمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المساعدة التقنية إلى بلدان البلقان في جميع مجالات عملها الرئيسية. ففي مجال التعليم تشمل الأنشطة ذات الصلة: (أ) عقد مؤتمر دولي بشأن موضوع "تجريد التاريخ من الصبغة العسكرية" (فيسبي، السويد، أيلول/سبتمبر ١٩٩٩) ركز على مكافحة الأدوار النمطية والتحيز في كتب التاريخ المدرسية فيما يتعلق بجنوب شرق أوروبا وسلط الضوء على مائدة مستديرة عن معاودة بحث أوضاع البلقان: النظر إلى جنوب شرق أوروبا من خلال الأدب والفن تم تنظيمها بالتعاون مع مركز البلقان للكتاب

التغلب على آثار الفيضانات (٦٧٩ ٠٠٠ دولار) وغزو القُرْبَة الاسفنجية للأحراج (٣٦٥ ٠٠٠ دولار). وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة شاركت الفاو في إعداد وتنفيذ ثلاثة مشاريع إنعاشية مولها البنك الدولي شملت مشروعا لإصلاح شبكة الري؛ ومشروعا لدعم المزارع الخاصة، ومشروعا لتنمية القطاع الخاص.

٣٧ - وبالإضافة إلى تقديم الإغاثة الطارئة قدمت منظمة الأغذية والزراعة المساعدة في مجال الإنعاش والتنمية للبلدان المتأثرة في المنطقة. وفي الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ بلغ الدعم المقدم لإعادة البناء للزراعة في البوسنة والهرسك ٤٣ مليون دولار فيما يتعلق بالمشاريع الزراعية المكتملة والتي يتوقع أن يصل إجمالي تمويلها إلى ١١٣ مليون دولار، بما في ذلك ٧٠ مليون دولار للمشاريع الجاري تنفيذها. وقدمت الفاو المساعدة للحكومة في صياغة وتنفيذ مشروعين رئيسيين مولهما البنك الدولي في مجال الزراعة: هما مشروع مكتمل لإعادة البناء الطارئ للمزارع ومشروع جاري تنفيذه لإعادة بناء قطاع الغابات. وفي عام ١٩٩٨ موّلت الفاو وضع "استراتيجية متوسطة الأجل للقطاع الزراعي في البوسنة والهرسك" (٣٩٦ ٠٠٠ دولار) اشتملت على كيانين واستقبلهما جماعة الماخنين بترحاب كبير ويتوقع أن يصادق عليها البرلمان.

٣٨ - وفي كرواتيا قدمت الفاو المساعدة لوضع مشاريع من أجل ثلاثة قروض قدمها البنك الدولي أحدها مشروع لإعادة البناء الطارئ للمزارع (٢٥ مليون دولار) ومشروع لتعمير سلافونيا الشرقية (٦٧,٣ مليون دولار منه ٤٠,٦ مليون دولار للائتمان المصرفي) ومشروع للغابات الساحلية يشمل مناطق حول دوبروفنيك وزادار وسبليت (٦٣,٧ مليون دولار أتى منه ٤٢ مليون دولار من قرض قدمه البنك). وبالإضافة إلى ذلك قامت الفاو بوضع "استراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة" أدت إلى إعداد

السياحة والتي يمكن مدها لتشمل بلدان أخرى في منطقة البحر الأدرياتيكي؛ (ج) عقد منتدى دولي لإمعان النظر في دور العلوم والتعليم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية (بليد، سلوفينيا). واشترك مسؤولون على مستوى رفيع من دول البلقان في العديد من الأحداث الإقليمية وذلك بالتعاون مع المؤتمر العالمي للعلوم وشملت عقد اجتماع للوزراء وكبار المسؤولين الرسميين عن السياسات العلمية في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية (بودابست، هنغاريا، حزيران/يونيه ١٩٩٩) وعقد اجتماع للوزراء وكبار الخبراء في السياسة العلمية عن الشراكة الأوروبية في مجال العلوم (باريس، فرنسا، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩) وحلقة عمل عن السياسة الأوروبية في مجال العلوم والتكنولوجيا وتوسيع عضوية الاتحاد الأوروبي (البندقية، إيطاليا، أيار/مايو ٢٠٠٠). وقدمت اليونسكو أيضا منحا بحثية لفترات قصيرة للبحوث في مجال الطب الحيوي والتكنولوجيا الحيوية، كما أشرفت على العديد من الأنشطة التدريبية للأخصائيين من الشباب في العديد من بلدان البلقان.

٤٢ - وفي مجال التراث الثقافي، أوفدت اليونسكو العديد من بعثات التقييم إلى دوبروفنيك في كرواتيا وقدمت مساعدتها من أجل إصلاح الأسقف التي أصيبت بأضرار في المدينة القديمة. وضمن إطار لجنة دايتون المنشأة بموجب المرفق الثامن من اتفاق الإطار العام لإقرار السلام في البوسنة والهرسك (اتفاق دايتون للسلام) لعام ١٩٩٥<sup>(٤)</sup>، ومن أجل حماية الآثار الوطنية في البوسنة والهرسك تم توثيق ما يزيد على ٨٠٠ أثر تاريخي كما تم إصدار قانون جديد لحماية التراث الثقافي. وشاركت اليونسكو في تنفيذ مشروع لإعادة بناء جسر موستار القديم في البوسنة والهرسك وأنشأت لجنة دولية من الخبراء لتقديم الخبرة الفنية الرفيعة المستوى اللازمة لإعمال إعادة البناء. وفي إطار المساعدة الطارئة التي يقدمها

والمرجعين الذي تدعمه اليونسكو؛ (ب) عقد مؤتمر دولي عن التعاون التعليمي من أجل السلام والاستقرار والديمقراطية في جنوب شرق أوروبا (صوفيا، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩) تم فيه تقديم ورقة اليونسكو عن دور التعليم العالي في المنطقة؛ (ج) عقد اجتماع للمدارس المتحدة في جنوب شرقي أوروبا بشأن موضوع الرياضة والشباب والصحة والسلام (بوتنجي، سلوفينيا، أيار/مايو ٢٠٠٠) أدى إلى اعتماد مشروع عن البدائل السلمية للتراع من خلال التعليم؛ (د) مشروع عن التعليم الدولي والتثقيف المتعلق بحقوق الإنسان في ألبانيا (٣٤٠.٠٠٠ دولار قدمتها الحكومة الإيطالية) يهدف إلى تعزيز إصدار كتب مدرسية غير متحيزة في ألبانيا للقضاء على التمييز الإثني والجنساني في المستويين الابتدائي والثانوي وإدخال بُعد للتفاهم المشترك بين الثقافات والتعاون والسلام وحقوق الإنسان والديمقراطية في المقررات التعليمية وتدريب المعلمين ووضعي المقررات والكتب المدرسية ومديري المدارس عن مفاهيم وممارسات حقوق الإنسان؛ (هـ) عقد ندوة عن المناهج في البوسنة والهرسك (سرايفو، شباط/فبراير ٢٠٠٠) نظمتها اليونسكو لمعالجة الحالة الخطيرة المتعلقة بالفصل بين التلاميذ في المدارس على أسس إثنية.

٤١ - وفي مجال العلوم بادر مكتب اليونسكو في البندقية بإيطاليا بإعداد وتنفيذ مجموعة من المشاريع التي شملت منطقة البحر الأدرياتيكي إضافة إلى ألبانيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا وسلوفينيا. وشملت هذه المشاريع: (أ) إقامة شبكة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط عن علوم وتكنولوجيا مواد البوليمر المتطورة؛ (ب) مشروع تجريبي عن "التنمية الحضرية وموارد مياه الشرب: المدن الساحلية الصغيرة" عُقدت في مدينة أورنيسالي (جزيرة كرك بكرواتيا) تهدف إلى وضع مبادئ توجيهية عامة للتنمية المستدامة للمدن الساحلية مع التركيز الخاص على التراث الثقافي وإدارة المياه وتطوير

تضررا من الأزمة. وبعد تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا الناجمة عن الأزمة في كوسوفو، ركز البنك اهتمامه على الأهداف الأبعد مدى لدعم جهود الإعمار والتنمية في جنوب شرق أوروبا. وأسهم البنك في تحقيق هذه الأهداف عن طريق الدور الذي قام به في التنسيق بين المانحين، ولا سيما في إطار ميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا، والدعم المالي الانتقائي والمبادرات الإقليمية. وعلاوة على ذلك، يقدم البنك الدولي بالتعاون الوثيق مع صندوق النقد الدولي المشورة بشأن السياسات إلى بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو في مجالات الإدارة الاقتصادية، بما في ذلك الإدارة المالية، والتجارة والشؤون المصرفية وتنمية القطاع الخاص والتقييمات الاقتصادية والاجتماعية الكلية.

٤٦ - وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، اعتمد البنك الدولي استراتيجية انتقالية لدعم كوسوفو وأنشأ الصندوق الاستثماري لكوسوفو، ورصد له بصورة أولية مبلغ ٢٥ مليون دولار من صافي دخل البنك لعام ١٩٩٩. وفي شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، رُصد مبلغ إضافي قدره ٣٥ مليون دولار من صافي الدخل لعام ٢٠٠٠. ومول البنك بواسطة الصندوق الاستثماري العمليات التالية: (أ) منحة مساعدة اقتصادية (٥ ملايين دولار) لدعم برنامج بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو من أجل إقامة نظام فعال لإدارة الميزانية وإيجاد قدرة فعالة على الترخيص للمصارف والإشراف عليها؛ (ب) مشروع التعليم والصحة (٤,٤ مليون دولار) لتحسين فعالية وعدالة توزيع الموارد العامة على هذين القطاعين؛ (ج) المشروع العاجل لإعمار المزارع (٦,١٠ مليون دولار)، الذي وضع بالاشتراك مع الفاو وساهمت حكومة هولندا في تمويله، للمساعدة على إعادة استئناف الإنتاج الزراعي على امتداد مواسم الحصاد الثلاثة القادمة، ودعم الاستثمار في أصول المزارع والخدمات الزراعية؛ (د) مشروع رائد نفذ بالاشتراك

صندوق التراث العالمي يجري تنفيذ مشروع بشأن أحد مواقع التراث العالمي في بوترني بألبانيا (١٠٠ ٠٠٠ دولار). ٤٣ - وأعطت اليونسكو الأولوية في مساعدة بلدان البلقان لبناء وسائل إعلام قوية ومستقلة وديمقراطية وذلك بتقديم الدعم للهياكل الأساسية والتدريب والمعدات من أجل وسائل الإعلام الإلكترونية، وتوزيع الوثائق والأفلام وبرامج الأطفال ذات النوعية الجيدة على محطات التلفزيون إضافة إلى توفير الخبرة الفنية للحكومات المحلية. وقدمت اليونسكو المساعدة بالتعاون مع الرابطة العالمية للصحف لمراكز الطباعة الخاصة في يوغوسلافيا لإنشاء نظام توزيع للصحف والمجلات الأسبوعية.

٤٤ - وفي كوسوفو، ركزت اليونسكو جهودها على إعادة بناء نظام التعليم وذلك بتوفير الموظفين والخبرة الفنية اللازمة لبعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو وإرسال بعثات من خبراء التعليم لإدخال علوم التربية الوطنية وحقوق الإنسان في التعليم الرسمي وغير الرسمي وإعداد الخرائط الاستراتيجية للمدارس إضافة إلى جمع الأموال من أجل توفير المواد المدرسية والقرطاسية. وبالإضافة إلى ذلك وضعت اليونسكو عددا من التقييمات والمقترحات المتعلقة بالمشاريع لإجراء دراسات استقصائية للتراث الثقافي والمحفوظات والمتاحف والمكتبات في المراكز المدنية في كوسوفو (بيك ودياكوفيتشا وبريزرن وبريشتين) من أجل التدخلات الطارئة وإدماجها في جهود إعادة البناء والإصلاح والتنمية على السواء.

٤٥ - وواصل البنك الدولي تنفيذ برامج الإقراض النشطة ودعمها لجميع الدول الأعضاء فيه في منطقة البلقان. وبعد انتهاء أزمة كوسوفو مباشرة، تركزت أنشطة البنك على تقديم المعونة الطارئة لتخفيف معاناة عدد كبير من اللاجئين وكفالة التمويل الخارجي الكافي للبلدان المجاورة الأكثر

الماليتين ١٩٩٨ و ١٩٩٩، بلغ مجموع قروض البنك المسيرة والسوقية لجنوب شرق أوروبا ١,٤ بليون دولار.

٤٨ - وفي ألبانيا، تضمنت استجابة البنك الأنشطة التالية: (أ) اعتماد لدعم النفقات العامة (٣٠ مليون دولار) من أجل تخفيف الضغوط المباشرة على الميزانية من جراء تدفق اللاجئين؛ (ب) زيادة قيمة اعتماد التكيف الهيكلي (من ٢٠ إلى ٤٥ مليون دولار) لتوفير دعم إضافي يصرف على وجه السرعة؛ (ج) اعتماد تكميلي لمشروع الأشغال المجتمعية (٥ ملايين دولار) من أجل تقديم الخدمات إلى المناطق المتضررة من جراء تدفق اللاجئين؛ (د) مشروع طارئ لإصلاح الطرق (١٣,٧ مليون دولار) والإصلاح العاجل لشبكة الإمداد بالمياه (١٠ ملايين دولار) من أجل تلبية احتياجات هذين القطاعين الناشئة بعد انتهاء الصراع. وإضافة إلى ذلك، استخدم البنك موارد صندوق التمويل مرحلة ما بعد انتهاء الصراع (١,٥ مليون دولار) لتقديم منحة لتمويل المعونة والخدمات إلى اللاجئين من كوسوفو وإلى السكان المحليين في المناطق المتضررة. وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، قدم البنك اعتماداً للإنعاش الاقتصادي (٥٠ مليون دولار) واعتماداً للدعم الاجتماعي (١٠ ملايين دولار) ومنحة لمرحلة ما بعد انتهاء الصراع (١٠ مليون دولار) للمساعدة على تخفيف الأعباء الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تدفق اللاجئين من كوسوفو.

٤٩ - وبموجب المادة ٤١ من ميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا، يعتبر البنك الدولي واللجنة الأوروبية مسؤولين عن تنسيق نهج شامل للتنمية الإقليمية ولتوترات المانحين من أجل تأمين التمويل الخارجي اللازم. وفي هذا السياق، أعد البنك الدولي بالتشاور الوثيق مع شركاء آخرين ورقة استراتيجية إقليمية شاملة عن الطريق إلى الاستقرار والازدهار في جنوب شرق أوروبا. وخلصت الورقة الاستراتيجية الإقليمية إلى أن "تضافر جهود بلدان

مع الوكالة الأوروبية للتعمير من أجل توفير تسهيلات ائتمانية للمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة (٥ ملايين دولار) في القطاع الخاص. وهناك مشاريع إضافية قيد الإعداد في مجالات دعم الإصلاحات الاقتصادية وبناء المؤسسات، والسياسات والمؤسسات القطاعية المستدامة المرتبطة بإصلاح البنية الأساسية، تتساق مع استراتيجية الدعم الانتقالية لكوسوفو. وإضافة إلى ذلك، استخدم البنك موارد صندوق التمويل بعد انتهاء الصراع (مليوناً دولار) لتوفير دعم عاجل في شكل منحة للنفقات المتكررة في قطاعي الصحة والتعليم (ومعظمها لتغطية رواتب المدرسين والأخصائيين الصحيين)، وأنشأ صندوقاً رائداً للتنمية المجتمعية يقدم المنح للاستثمارات المجتمعية ذات الأولوية في المناطق التي يسود فيها الفقر والأضرار المتصلة بالصراع. وعلاوة على ذلك، أسهمت المؤسسة المالية الدولية في إنشاء مصرف المشاريع الصغرى، وهو أول مصرف رخص له في كوسوفو بعد انتهاء الصراع. وتدرس وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف إمكانية إنشاء صندوق استثماري لكوسوفو يقوم بإصدار الضمانات ضد مخاطر قيود التحويل والمصادرات والقلاقل الحربية والأهلية والإخلال بالعقود.

٤٧ - وفي البلدان المجاورة، بذل البنك الدولي جهوداً طارئة وأعد مجموعات للمساعدة "السريعة الاستجابة" لألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وهما البلدان الأكثر تضرراً من أزمة كوسوفو بسبب تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إليهما وكذلك بسبب الخلل الذي أصاب التجارة والنقل والاستثمار الأجنبي. وبالإضافة إلى ذلك، كثف البنك جهوده الإنمائية في البوسنة والهرسك وبلغاريا وكرواتيا ورومانيا التي عانت من الخلل في التجارة والنقل وانحسار ثقة الاستثمار الأجنبي وانخفاض تدفق السياح. وفي السنتين

بالمهارات الإدارية والتقنية وبالوصول إلى المعرفة والمعلومات. والمبادرة الثالثة، وهي مبادرة التنمية الاجتماعية لجنوب شرق أوروبا، ترمي إلى تزويد بلدان المنطقة وجماعة المانحين بقدرة محسنة على القيام بالتحليل الاجتماعي وإعداد مشاريع لمعالجة التوترات العرقية ومساائل التماسك الاجتماعي. وستدعم المبادرة ألبانيا والبوسنة والهرسك وبلغاريا وكرواتيا ورومانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكوسوفو. وبالإضافة إلى ذلك، يدعم البنك الدولي أنشطة أخرى في إطار ميثاق تحقيق الاستقرار، كاتفاق الاستثمار، ومبادرة محاربة الفساد، والفريق العامل المعني بتحرير التجارة وتيسيرها، ومشاريع إعادة توزيع العمالة.

٥١ - وواصل صندوق النقد الدولي تقديم الدعم المالي والتقني إلى ستة بلدان في منطقة البلقان تضررت كثيرا من التطورات المعاكسة في المنطقة، وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك وبلغاريا وكرواتيا ورومانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وتدخل المساعدة التي يقدمها الصندوق في إطار الجهد المتواصل الذي يبذله لتعزيز البيئات الاقتصادية كلية مستقرة ولإجراء إصلاحات هيكلية في هذه البلدان. ومنذ عام ١٩٩١، بلغ مجموع ما دفع إلى هذه البلدان الستة حوالي ٤,٦ بليون دولار بواسطة مرافق مختلفة تابعة للصندوق. وتراعى المساعدة المالية التي يقدمها الصندوق، في جملة أمور، قوة السياسات الاقتصادية للبلدان واحتياجات ميزان مدفوعاتها، بما في ذلك تقديرات الآثار العكسية للجزءات المفروضة على يوغوسلافيا وحالات الصراع في منطقة البلقان. فقد كثف الصندوق مثلا تقديم المساعدة المالية إلى ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في أعقاب الصراع الذي نشب في كوسوفو عام ١٩٩٩. وهذه البلدان الثلاثة مؤهلة أيضا للحصول على تمويل ميسر في إطار مرفق وتقليل الفقر والنمو التابع لصندوق النقد الدولي. وأعدت ألبانيا في هذا

المنطقة لتنفيذ إصلاحات أعمق وأكثر اتساقا، إلى جانب الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإدماج هذه البلدان في الهياكل الأوروبية والعالمية ولتقديم المساعدة في المجالات الرئيسية، يشكل الأمل المرجو لتحقيق السلم والاستقرار والازدهار في أرجاء جنوب شرق أوروبا. وأبرزت الاستراتيجية المجالات الحيوية الأربعة التالية التي تتطلب إجراءات ذات أولوية في المنطقة: (أ) التكامل التجاري مع الاتحاد الأوروبي وتعزيز التجارة فيما بين بلدان المنطقة؛ (ب) تهيئة بيئة مواتية للمشاريع لتنمية القطاع الخاص؛ (ج) تدعيم التماسك الاجتماعي؛ (د) تحسين القدرة المؤسسية وهياكل الحكم؛ (هـ) الاستثمار في تنمية البنية الأساسية الإقليمية، بما في ذلك حماية البيئة.

٥٠ - ومع أن البنك الدولي يقدم القروض إلى الحكومات على أساس قطري، فقد أطلقت ثلاث مبادرات إقليمية بالتعاون مع مانحين آخرين لتدعيم أهداف تحقيق سلام دائم وزيادة الازدهار والتخفيف من وطأة الفقر لجميع الشعوب التي تقطن جنوب شرق أوروبا. والمبادرة الأولى، وهي مشروع لتيسير التجارة والنقل في جنوب شرق أوروبا (مجموع التكلفة ١١٥ مليون دولار)، ترمي إلى الحد من تكاليف التجارة والنقل في المنطقة، والحد من معدل وقوع حوادث التهريب والفساد عند النقاط الحدودية وتدعيم الشراكات الإقليمية وتوسيع التجارة الإقليمية. والمبادرة الثانية، وهي مرفق مشاريع البلقان، سيقدم الدعم إلى ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكوسوفو، إلى أقصى حد ممكن لتنمية القطاع الخاص. ويتوقع أن يكون القطاع الخاص في هذه البلدان، والذي يتألف بشكل رئيسي من المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة، القوة الدافعة للدخل والنمو المستدامين في المنطقة. وسيعالج المرفق القيود التي تواجهها المؤسسات التجارية في المنطقة في البيئة التجارية الإجمالية، وسيهتم

أفادت المنظمة بأن مواطنين ينتمون إلى تلك الدول قد قبلوا في الأكاديمية البحرية الدولية التابعة لها وفي الجامعة البحرية العالمية وفي المعهد الدولي للقانون البحري التابع للمنظمة، حيث تتوفر الدورات المتخصصة القصيرة الأجل والتعليم العالي في ميادين كإدارة الشؤون البحرية والتعليم والتدريب البحريين والإدارة البحرية والسلامة البحرية وحماية البيئة وإدارة المرفئ وإدارة الشحن والتدريب للمحامين المتخصصين في القانون البحري. وعلاوة على ذلك، يواصل البرنامج المتكامل للتعاون التقني التابع للمنظمة البحرية الدولية بناء المؤسسات وبناء القدرات في المنطقة عن طريق البعثات الاستشارية والتقنية والمشاريع الإقليمية التالية: (أ) خطة إقليمية للتعاون في مجال البحث والإنقاذ في البحر والنظام العالمي للشدة والسلامة في البحر في منطقة البحر الأسود؛ (ب) تطوير قدرة بلدان البحر الأسود على مراقبة الموانئ؛ (ج) وضع خطط للطوارئ في منطقة البحر الأسود.

٥٥ - وقدمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الدعم الإنمائي والمساعدة التقنية إلى دول شرق أوروبا المتضررة من التطورات التي شهدتها منطقة البلقان، وركزت على المجالات التالية الواقعة في نطاق اختصاصها: الإدارة الصناعية السليمة وإعادة هيكلة الصناعة، وتدعيم التنافسية وتنظيم المشاريع في ميدان الصناعة، وتشجيع الاستثمار وتعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية الصناعية المستدامة. وتستند استراتيجية اليونيدو بالنسبة إلى اقتصادات مرحلة ما بعد الصراع في منطقة البلقان إلى تجربتها الخاصة، ومفادها أنه يمكن تحقيق الأثر الأكثر فعالية بالمبادرة بتقديم الدعم إلى الأبعاد المتعلقة بالاقتصاد والعمالة والبيئة لعملية الإعمار بشكل متزامن مع تقديم المساعدة الإنسانية وبذل جهود الإغاثة الطارئة، وذلك لكفالة الانتقال بأكبر قدر ممكن من السلاسة إلى التنمية الصناعية المستدامة. وفي البلدان الأكثر تضرراً في المنطقة، وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك

السياق ورقة مؤقتة لاستراتيجية تقليل الفقر استعرضها المجلسان التنفيذيان لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٥٢ - وفي شهر تموز/يوليه ٢٠٠٠، كان الصندوق قد توصل إلى ترتيبات مالية فعلية مع أربعة من الدول الست المتضررة (ألبانيا والبوسنة والهرسك وبلغاريا ورومانيا)، وكان يجري مناقشات وثيقة بشأن التوصل إلى ترتيبات مع الدولتين الأخريين (كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة). ويواصل الصندوق أيضاً تقديم المشورة والمساعدة التقنية إلى دول أخرى تضررت من جراء التطورات التي شهدتها منطقة البلقان، بما فيها هنغاريا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا. وفيما يتعلق بأوكرانيا، اعتمد الصندوق عام ١٩٩٨ ترتيباً موسعاً بمبلغ يقارب ٢,٢ بليون دولار. وفي الوقت الحاضر، تجرى مناقشات في إطار الاستعراض الرابع لهذا الترتيب.

٥٣ - ويقدم صندوق النقد الدولي في أعقاب أزمة كوسوفو مساعدة تقنية واسعة النطاق إلى كوسوفو، ولا سيما بالنسبة إلى مجالي نظام الميزانية ونظام المدفوعات. ويسرت هذه المساعدة إقامة نظام ضريبي فعال وإنشاء وكالة مالية مركزية تعمل بشكل جيد وتعبئة مدفوعات الميزانية، ووضعت الإطار اللازم لتجديد النظام المصرفي. وعلاوة على ذلك، يشارك الصندوق في ميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا وفي منتديات إقليمية أخرى للمساعدة على تنسيق الدعم الذي يقدمه المانحون وتقديم المشورة بشأن السياسات الاقتصادية إلى بلدان المنطقة. وفي هذا السياق، يعد الصندوق بانتظام تقييمات للاقتصاد الكلي الإقليمي وإسقاطات للاحتياجات من التمويل الخارجي.

٥٤ - وأحاطت المنظمة البحرية الدولية علماً بالمشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجه دول شرق أوروبا المتضررة من التطورات التي شهدتها منطقة البلقان. وفي هذا الخصوص،

المتحدة الإنمائي لإعمار قطاعات السياحة في المنطقة تبقى نادرة.

### برامج الأمم المتحدة وصناديقها

٥٧ - وواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تقديم المساعدة التقنية لعدة بلدان متضررة في ميادين تيسير التجارة وتشجيع الاستثمار وخدمات النقل والتدريب. وأنشئت في إطار شبكة مراكز التجارة العالمية التابعة للأونكتاد مراكز تجارية وطنية في بلغاريا وهنغاريا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا بهدف تعزيز مشاركة في التجارة الدولية وتخفيض تكاليف المعاملات التجارية وتشجيع ممارسات تجارية أفضل. وجرى إنشاء نظام الأونكتاد الآلي للبيانات الجمركية في بلغاريا وهنغاريا ورومانيا وسلوفاكيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وأوشك العمل على الانتهاء في إعداد مقترحات ترمي إلى إنشاء مشروعات ماثلة للإدارة الجمركية من أجل ألبانيا والبوسنة والهرسك، وقد شمل هذا إقرار اتفاقات للتمويل. ومن أمثلة المساعدات التي قدمت مؤخراً في إطار مشروع المساعدة التقنية الخاص بفرص الوصول إلى الأسواق والقوانين التجارية والأفضليات نشر دليل في سلوفاكيا عن نظام الأفضليات المعمم وتوفير الدعم لأوكرانيا لتنظيم حلقة عمل وطنية عن قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات المعمم. كما تقدم الأونكتاد أيضاً مساعدة تقنية وخدمات استشارية إلى حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في إطار سعيها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وعلاوة على ذلك، تنفذ الأونكتاد مشروعاً للتدريب المكثف في رومانيا لتعزيز قدرات ذلك البلد في قطاع التجارة الخارجية.

٥٨ - وفي ميدان تشجيع الاستثمار، قدمت الأونكتاد خدمات استشارية وتدريبية إلى ألبانيا، كان من بينها دعم مؤتمر الاستثمار الدولي المعقود في عام ١٩٩٩ في تيرانا، كما

وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ستركز اليونيدو على اختصاصات رئيسية منتقاة وعلى مجموعات الخدمات، بما في ذلك تقديم الدعم لإنشاء مراكز لتنمية المشاريع وإنشاء مؤسسات تجارية صغيرة ومتوسطة الحجم وإدخال تقنيات وتكنولوجيات إنتاجية أنظف وكذلك تلك المرتبطة بإدارة النفايات، مع التشديد بشكل خاص على بناء القدرة المؤسسية والإدارة الصناعية السليمة.

٥٦ - وأجرت المنظمة العالمية للسياحة دراسة استقصائية لتحديد الأثر المحتمل للصراع الذي نشب في كوسوفو سنة ١٩٩٩ على النتائج السياحية لتلك السنة، ولا سيما بالنسبة إلى الدول الأعضاء في المنظمة التي تأثرت بالتطورات في البلقان. وبعد أن عقدت لجنة أوروبا التابعة لها اجتماعاً خاصاً غير رسمي بشأن المسألة (براغ، أيار/مايو ١٩٩٩)، عرضت المنظمة على البلدان المهتمة في المنطقة تقديم المساعدة التقنية لتنظيم حملات ترويجية وإحاطات لوسائل الإعلام من أجل استعادة ثقة جمهور المسافرين. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، نظمت المنظمة العالمية للسياحة حلقة دراسية في فارنا، بلغاريا، عن طريق الأديرة وأشكال السياحة البديلة لمساعدة بلدان منطقة البلقان على توسيع نطاق الأماكن التي تجذب السياح لاستمالة قطاعات من السوق أقل حساسية للأحداث السياسية في المنطقة. وفي خريف عام ١٩٩٩، نفذت المنظمة مشروعاً موله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعداد استراتيجية وطنية لتنمية السياحة من أجل جمهورية مولدوفا، مع التركيز على بناء القدرات وتنمية السياحة البيئية المستدامة في المناطق الطبيعية لذلك البلد. ومع أن بلدانا أخرى في المنطقة أشارت إلى أن المساعدة التي تقدمها المنظمة لتنمية السياحة قد تعينها على تخفيف وطأة المشاكل الاقتصادية الخاصة الناشئة عن التطورات في البلقان، فإن الموارد التي رصدتها برنامج الأمم

البحر الأسود. وتوفر الأونكتاد أيضاً من خلال هذه الشبكة خدمات استشارية وجولات دراسية للموظفين في ميناء دوريس، بألبانيا.

٦٠ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم لبلدان أوروبا الشرقية المتضررة داخل منطقة البلقان وخارجها على السواء. وتشمل أنشطة البرنامج في تلك البلدان دعم عملية الإنعاش التالية لفترة المساعدة الإنسانية والتجديد الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك بناء القدرات المحلية والوطنية في الأمد الطويل وتعزيز دعائم الحكم الرشيد وبناء الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي وتنمية المرافق الإنتاجية، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي ألبانيا، ساند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البرامج المعدة لتعزيز الانتعاش والاستقرار من خلال تنمية القطاع الخاص، وبناء القدرات المؤسسية، وتوفير الخدمات الاجتماعية، وإصلاح البنية التحتية، وتقديم المساعدة الإنسانية المباشرة، وكذلك الأنشطة المدرة للدخل. ومثال ذلك تخصيص عملية إصلاح منطقة وإنعاشها لإعداد مشروعات سريعة الأثر من أجل الفئات الضعيفة من السكان الذين تضرروا بالأزمة. وساند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع عدة جهات مانحة، عملية نزع سلاح المدنيين من خلال تقديم مساعدة إنمائية مقابل التسليم الطوعي للأسلحة. وفي عام ٢٠٠٠، شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنظيم الانتخابات المحلية وتنسيقها.

٦١ - وفي البوسنة والهرسك، يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عدة برامج ترمي إلى تعزيز السلام والمصالحة في مختلف المناطق المنكوبة بالحرب. ويقوم البرنامج، من خلال عدد من المشاريع الإنمائي المتكاملة والمتعددة القطاعات بدعم عملية التعمير، مع التركيز على إعادة بناء القدرات المحلية وإصلاح البنى التحتية الاجتماعية وتجديد للأنشطة الإنتاجية، ومن بين الأمثلة البارزة على ذلك تنفيذ مشروعين في

نظمت عدة جولات من المفاوضات لإبرام معاهدات ثنائية للاستثمار، وقد تفاوضت خلالها كرواتيا حول عقد اتفاقات من ذلك القبيل مع سبعة بلدان. وفي عام ١٩٩٩، نظمت الأونكتاد في سينايا، برومانيا، اجتماعاً لفريق عامل ضم كبريات رابطات المحاسبين ومراجعي الحسابات في جنوب شرق أوروبا لاستكشاف مقترحات إقليمية للإصلاح المحاسبي. وقد تمخض ذلك عن تأسيس شراكة جنوب شرق أوروبا للتطوير المحاسبي بغرض مساعدة بلدان المنطقة على تأسيس نظم سليمة لإدارة الشركات ولكشف المعلومات المالية والنظم المحاسبية. وفي إطار متابعة مبادرة شراكة جنوب شرق أوروبا للتطوير المحاسبي، عقد اجتماعان آخران في عام ٢٠٠٠ في صوفيا، وبانيا لوكا، بالبوسنة والهرسك، لمناقشة المسائل المتعلقة بإنشاء شبكات قانونية وتنظيمية للبرامج المحاسبية والتعليمية والتأهيلية من أجل المحاسبين ومراجعي الحسابات. وإلى جانب ذلك، يجري تشغيل مجموعة البرامج الحاسوبية للأونكتاد المتعلقة بنظام إدارة الديون والتحليل المالي في ألبانيا وجمهورية مولدوفا ورومانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وأوكرانيا.

٥٩ - وفي قطاع النقل، يوفر نظام المعلومات المسبقة عن البضائع التابع للأونكتاد مجموعة من التطبيقات الحاسوبية المعدة لتقديم معلومات إدارية لمعالجة مشاكل موارد المرور العابر والنقل المتعدد الوسائط للبضائع (بالسكك الحديدية والأهوار والطرق البرية وفي الموانئ) بهدف تحقيق قدر أكبر من الكفاءة في مجال التجارة والنقل. ويجري تنفيذ وحدة السكك الحديدية النموذجية لنظام المعلومات المسبقة عن البضائع في بلغاريا، بينما أعربت هنغاريا عن اهتمامها بتنفيذ الوحدة النهرية النموذجية لنظام المعلومات المسبقة عن البضائع على طول نهر الدانوب. وتعمل في إطار شبكة التدريب على التجارة البحرية وإدارة الموانئ مراكز وطنية في جورجيا ورومانيا، ومن المتوقع تأسيس شبكة إقليمية لمنطقة

أنشطة توليد فرص العمل التي يقودها البرنامج، والتي تركز على أعمال الإصلاح وإنشاء شبكات الإمداد بالمياه وشق الطرق، تحقيق النفع لأشد السكان تضرراً من التحول الذي شهدته بلغاريا.

٦٣ - وفي كرواتيا، وجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معظم موارده إلى برنامج ترعاه عدة جهات مانحة، وقد أعد هذا البرنامج من أجل تهيئة الظروف المواتية لعودة النازحين إلى المناطق التي خربتها الحرب في منطقة سيبينيك وشرق سلوفينيا وغرب سلوفينيا ودالماتيا وكنين/ليكا. ويهدف البرنامج المعد وفق نهج التنمية القائمة على المشاركة إلى تعزيز القدرات المحلية وأنشطة المجتمعات المحلية في مجالات من قبيل إدراج الدخل ودعم أضعف شرائح السكان وإصلاح البنية التحتية الاجتماعية (على سبيل المثال الطرق الفرعية والمدارس ونظم إمدادات المياه). ولضمان ترابط أنشطة البرنامج، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتولى القيام بمهام الإدارة العامة ويزوده بالدعم التقني، بينما يتكفل المانحون (بلجيكا والسويد واللجنة الأوروبية) بوجه عام بتمويل الأنشطة التي يفضلها كل منهم في مجالات محددة.

٦٤ - وفي رومانيا، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تركز على تصدير الأثاث والملابس من خلال المراكز التجارية التي تزودها بالمشورة فيما يتعلق بسبل تخطيط الأعمال التجارية، وكذلك في مجالات التسويق والتصميم. وعلاوة على ذلك يدعم البرنامج قدرات الحكومة لتمكينها من تلافي الكوارث أو الأزمات الوطنية والدولية والاستجابة لها، وذلك من خلال إنشاء نظام للإنذار المبكر والتدريب على الوساطة في النزاعات، وغير ذلك من الأساليب.

٦٥ - وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تخفيف المصاعب

المنطقتين الشمالية الغربية والوسطى: مشروع للإصلاح والتنمية الاجتماعية المستدامة يستهدف ١٢ من بلدات المنطقة الشمالية الغربية، ومشروع لتقديم مساعدة التعمير الاجتماعي لصالح منطقة غورني فاكوف. كما يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتشارك مع اللجنة الأوروبية والحكومتين اليابانية والألمانية، بدعم ثلاثة برامج مترابطة لإعادة توطين اللاجئين والعمالة في الأرياف والبيئة، استفاد منها مباشرة آلاف اللاجئين عن طريق تزويدهم بالسكن والوظائف المعتمدة على العمالة المكثفة وفرص توليد الدخل والمشورة القانونية والتدريب وغير ذلك من أوجه الدعم من خلال الوسائل المحلية. ويتعلق العنصران الرئيسيان الآخران للبرنامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما يلي: (أ) مشاريع المساعدة القطاعية في ميادين الرعاية الصحية والتعليم والزراعة والتدريب المهني والقضاء الجنائي؛ وتطوير مراكز الأعمال؛ (ب) تقديم المشورة في مجال السياسات للمؤسسات الحكومية بشأن مرحلة الانتقال الاقتصادي وتنسيق المعونة والقضايا الجنسانية وإزالة الألغام. وسوف يجري التركيز بخاصة في المستقبل على إعادة بناء القدرات المؤسسية على الصعيد المركزي.

٦٦ - وفي بلغاريا، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعاً رائداً باسم بلغاريا الجميلة يهدف إلى تجديد المناطق الحضرية، وتشارك في تمويله اللجنة الأوروبية والحكومة. وقد نجح هذا المشروع في النهوض بإيجاد وظائف مؤقتة وطويلة الأمد، كما وفر تدريباً مهنيّاً للمؤسسات الصغيرة والجماعات المستهدفة من السكان التي تنفّس فيها البطالة، خاصةً بين صفوف الأقليات الإثنية البلغارية (الروما والأتراك). وعلاوة على ذلك، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينفذ بالتعاون مع البنك الدولي والحكومة مشروعاً رائداً تحت صندوق المبادرات الإقليمية، ومن المقرر تطويره ليصبح صندوقاً للاستثمار الاجتماعي الوطني. والهدف من

٦٧ - ويقدم البرنامج إلى جانب ذلك الدعم إلى البلدان المتضررة خارج منطقة البلقان. ففي هنغاريا، يشجع البرنامج، من خلال نشر تقرير عن التنمية البشرية الوطنية، على مناقشة السياسات المتعلقة بمجموعة متنوعة من المسائل المتصلة بعملية التحول التي يمر بها ذلك البلد وبسعيه للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. كما يساهم البرنامج أيضاً في الجهود الوطنية الرامية إلى معالجة الفوارق الإقليمية والتفاوتات في الدخل من خلال دعم تنمية القطاع الخاص، وكذلك أنشطة قطاع التعليم الموجهة إلى السكان من طائفة الروما (العجر). وفي جمهورية مولدوفا، يدعم البرنامج تنمية القطاع الخاص بتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء مراكز للأعمال لتوفير المشورة لكل من يسعى إلى القيام بمشروع وبوضع برامج في مجال تنشيط التجارة وتشجيع الاستثمار الأجنبي. وفي أوكرانيا، يدعم البرنامج الأنشطة الرامية إلى تنمية قطاع الأعمال مع التركيز على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم واتحادات ائتمانية وتهيئة الفرص أمام المرأة في دوائر الأعمال. كما وفر إلى جانب ذلك التدريب المهني لأصحاب المشاريع من خلال تنفيذ مجموعات برامج نموذجية للتدريب على مهارات مختلفة في ٢٦ مركز للتدريب. ويدعم البرنامج، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، مركزاً للفكر التحليلي يساعد الحكومة على وضع السياسات وسن التشريعات المتعلقة بمسائل اجتماعية واقتصادية شتى.

٦٨ - نفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة مجموعة متنوعة من الأنشطة في مجالين هما مجال تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة، في إطار مجهود مشترك مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومجال تقديم الدعم على مدى أطول لإعادة تعمير البيئة في منطقة البلقان. وفي أعقاب أزمة كوسوفو، أنشئت فرقة عمل مشتركة للبلقان، وذلك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، لتحليل

الاقتصادية التي تمخضت عنها أزمة كوسوفو، وهو يشارك الآن مشاركة كاملة في دعم التحول الاجتماعي والاقتصادي طويل الأمد من خلال مجموعة مختلفة من الأنشطة. وفي مجال التنمية المستدامة، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبرات تقنية لبناء القدرات المؤسسية ووضع السياسات، كما وفر الدعم لمبادرات ومشاريع ترمي إلى حماية البيئة وتخفيف وطأة الفقر وإدراك الدخل. ويعمل البرنامج في الوقت الراهن، بدعم من هولندا، على معالجة الحالة البيئية في فيليس. كما أنه وسع من نطاق الأشغال العامة لبرنامج النظافة والخضرة، ويرعاها بالتعاون مع النرويج، ليشمل جميع البلديات. وشارك في برنامج إعادة التأهيل للتخفيف من وطأة الفقر الذي يضطلع به البنك الدولي.

٦٦ - وسعياً لضمان اتباع نهج متماسك في التعامل مع دول البلقان، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم المشروعات والأنشطة الإقليمية في جنوب شرق أوروبا. ومثال ذلك أنه رعى إعداد تقرير عن أمن الإنسان في جنوب شرق أوروبا لتقديم بُعد إقليمي لمختلف الحوارات الدائرة حول السياسات والخيارات المتاحة بشأن البت في القرارات المتعلقة بإعمار المنطقة في مرحلة ما بعد النزاع. وعلاوة على ذلك، يدعم البرنامج نظاماً دون إقليمي للإنذار المبكر في جنوب شرق أوروبا يعتمد على تقارير وطنية للإنذار المبكر ترد من جميع دول البلقان وترصد المؤشرات الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإثنية والدينية بهدف التنبيه في الوقت المناسب للأزمات أو حالات الطوارئ وشبكة الوقوع. ويمكن للحكومات والمنظمات الدولية أن تستعين بتحليل هذه المؤشرات للتعرف على احتمالات نشوب صراعات عنيفة ووضع استجابات استراتيجية لحالات الطوارئ ووضع خيارات بشأن السياسات أمام صناع القرار.

٦٩ - وقد شارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ البرنامج الإقليمي للترميم البيئي التابع لميثاق تحقيق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا. وفي إطار المشاريع ذات الأولوية المعتمدة في تموز/يوليه ٢٠٠٠ ستركز الأنشطة على المجالات التالية: (أ) تطوير النظم الوطنية للمعلومات بدعم من قاعدة البيانات الخاصة بمعلومات الموارد العالمية التابعة للبرنامج والمركز البيئي الإقليمي لوسط وشرق أوروبا؛ (ب) دعم التصديق على الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف وتنفيذها، وعلى الأخص اتفاقية آرهوس بشأن الحصول على المعلومات والمشاركة الجماهيرية في صنع القرارات وتحقيق العدالة في المسائل البيئية وغيرها من الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛ (ج) إنشاء محفل إقليمي معني بالتنوع البيولوجي وإنشاء شبكة إيكولوجية إقليمية ودعم خطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

٧٠ - وأفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بأن حقوق الأطفال العائشين في عدد كبير من بلدان منطقة البلقان قد أضررت بشدة بفعل القمع والعنف والتشريد والركود الاقتصادي. وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠، استمر الضرر الذي لحق بحالة الأطفال والنساء من جراء المشاكل الاقتصادية المزمنة وعواقب أزمة كوسوفو والعزلة الدولية لصربيا خارج كوسوفو. بيد أن بعض التحسن طرأ على الحالة الأمنية في المنطقة، مما هيا جوا مؤاتيا لزيادة المساعدات المقدمة للبلدان المتضررة. وقامت اليونيسيف، مسترشدة باتفاقية حقوق الطفل، بمساعدة المجتمعات المحلية على توفير بيئة تمكن من احترام حقوق الطفل في البقاء والحماية والنماء.

٧١ - وأثناء نزوح اللاجئين من مقاطعة كوسوفو، في الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه ١٩٩٩، ركزت اليونيسيف مساعدتها على اللاجئين والمشردين من الأطفال والنساء في المخيمات والمراكز الجماعية والأسر المضيفة، مع

آثار العمليات العسكرية على البيئة والمستوطنات البشرية في المنطقة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أصدرت فرقة العمل تقريرا عنوانه "الصراع في كوسوفو: العواقب على البيئة والمستوطنات البشرية". وأبرز التقرير عددا من الاستنتاجات المهمة فيما يتعلق بحالة ما بعد الصراع في المنطقة، وحدد على وجه الخصوص أربعة مواقع شديدة التلوث وصفها بأنها "المواقع الأشد تأثرا من الناحية البيئية" في إقليم يوغوسلافيا (بانسيفو وكراچوفاتش ونوفي ساد وبور) بغية إمدادها بالمساعدة الإنسانية الفورية. وفي أعقاب ورود إيجابية من عدد من الحكومات والمنظمات الدولية، أخرجت فرقة العمل دراسة جدوى مفصلة استهدفت التحديد الدقيق للاحتياجات العلمية وما يرتبط بها من احتياجات مالية لإجراء عملية تطهير للآثار المضرة بالإنسان في "المواقع الأشد تأثرا". وفي آذار/مارس ٢٠٠٠ اعتمد ميثاق تحقيق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا مشروعا للتطهير البيئي لـ "المواقع الأشد تأثرا"، ووعدت عدة بلدان مانحة بتقديم الدعم المالي للمشروع. وقدرت الكلفة الإجمالية لمشاريع الطوارئ الإنسانية الهادفة إلى معالجة جميع المسائل المثارة في المواقع الأربعة الأشد تأثرا بمبلغ ١٩ مليون دولار، تم تدبير ٧ ملايين منها حتى الآن. وفي إطار المتابعة، سيبدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروعا إرشاديا جديدا ذا طبيعة معيارية، سوف يوفر نمودجا للمعايير القياسية وإجراءات التشغيل لأعمال التطهير المقبلة من أجل تخفيف وطأة الأضرار البيئية الخطيرة في منطقة البلقان. وأجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بدعم مالي من الحكومة الهولندية، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، تقييمات بيئية في ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وإضافة إلى ذلك، سيوفد البرنامج بعثة إلى كوسوفو لتقييم الآثار البيئية الناجمة عن استخدام اليورانيوم المستنفذ أثناء الصراع.

والمراهقين. وعلى المستوى القطري، اتبع الصندوق نهجا ذا شقين: توفير الإغاثة الإنسانية الطارئة ودعم الجهود الوطنية للإنعاش والتنمية. وعند نشوب أزمة كوسوفو، ركز الصندوق على تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للاجئين، عن طريق تقديم ما يلزم في حالات الطوارئ من مجموعات مواد الصحة الإنجابية وغيرها من المعدات واللوازم الأساسية إلى مخيمات اللاجئين في ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وإلى مستشفيات الولادة في جميع أنحاء ألبانيا. وتمثلت استراتيجية الصندوق في العمل من خلال الأجهزة الصحية المحلية، من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة للاجئين، مع تعزيز القدرات الوطنية في الوقت نفسه.

٧٤ - وفي أعقاب عمليات الطوارئ في منطقة البلقان، أعاد صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى التركيز على تقديم الدعم لجهود الإنعاش والتنمية في المنطقة. ففي البوسنة والهرسك، ركزت أنشطة الصندوق في عام ١٩٩٩ على دعم جهود بناء القدرات في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في الكيانين اللذين يتألف منهما هذا البلد، بما في ذلك مشروع جديد يتعلق بتثقيف الشباب في مجال الصحة الإنجابية عن طريق التناصح بين الأقران. وفي بلغاريا، ووفقا في أوائل عام ٢٠٠٠ على مشروع شامل للصحة الإنجابية للمساهمة في المرحلة التنفيذية للإصلاح الصحي للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١، وتحسين خدمات الرعاية والتثقيف في مجال الصحة الإنجابية، بما في ذلك الخدمات المكرسة للمراهقين وطائفة الروما، وتحسين إحصاءات الخصوبة ووسائل الإمداد بموانع الحمل. وفي رومانيا، قدم الصندوق الدعم لعدد من الأنشطة، أهمها المشاريع المضطلع بها في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ في إطار برنامج وطني لتنظيم الأسرة (الميزانية الكلية ٧٠٠ ٠٠٠ دولار) والتثقيف الجنسي للمراهقين (٢٦٥ ٠٠٠ دولار) وكذلك لعنصر جديد عنوانه دراسة استقصائية للذكور (٥٥ ٠٠٠ دولار). وفي جمهورية

تعزيز هياكل القطاع الاجتماعي والخدمات في المناطق التي كانت تستقبل اللاجئين والمشردين. وشجعت اليونسيف على تهيئة بيئة تلائم الطفل، تتوافر فيها المرافق التربوية والترويحية المناسبة لنماء الأطفال وانتعاشهم النفسي، وقدمت الدعم في مجال الرعاية الصحية. ومع تقديم المساعدة الإنسانية في المناطق التي تستقبل اللاجئين، استعدت اليونسيف للاضطلاع بأنشطة مماثلة في كوسوفو لدعم اللاجئين بعد عودتهم. وفي أعقاب أزمة كوسوفو، اعتمدت اليونسيف نهجا ذا شقين: إذ كانت المساعدة الغوثية الأساسية والضرورية لإنقاذ الأرواح تقدّم للأطفال والنساء، مع القيام في الوقت نفسه بدعم الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية الأساسية وإنعاشها وإحيائها. وفي المناطق التي تستضيف اللاجئين والمشردين استمرت اليونسيف في تقديم المعونة الغوثية واللوازم التعليمية وخدمات العلاج النفسي والرعاية الصحية للأطفال والنساء. وظلت اليونسيف تعمل أيضا على تلبية احتياجات من بقي منهم في كوسوفو.

٧٢ - وفي البلدان المتضررة بالحرب في منطقة البلقان، استمرت اليونسيف في دعم جهود إعادة التعمير والتنمية. وفي البوسنة والهرسك، وكذلك في يوغوسلافيا، باستثناء كوسوفو، دعمت اليونسيف الجهود المستمرة لإنعاش الخدمات الاجتماعية المتدهورة ولتعزيز القدرات الوطنية على تلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية الطويلة الأجل للأطفال والنساء. وفي كرواتيا واصلت اليونسيف جهودها الناجحة لتعزيز استدامة المشاريع بغية نقل المسؤولية إلى أيدي الشركاء الوطنيين.

٧٣ - وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان توفير الدعم لدول شرق أوروبا المتضررة بفعل التطورات في منطقة البلقان، بغية مساعدة الجهود الوطنية الرامية إلى تقديم المعلومات والخدمات الشاملة فيما يتعلق بالصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية للنساء والرجال

تواجهها عملية الانتقال وعلى دور المساعدة المالية والتقنية الدولية، بما في ذلك التعاون الإقليمي، في دعم تلك العملية. وسُلم بأن استمرار عدم الاستقرار السياسي والافتقار إلى سلطة الدولة وضعف المؤسسات كلها عوامل تعرقل الانتعاش الاقتصادي. وفي حالات كثيرة، تنوء الحكومات بالعبء المضاعف المتمثل في إعادة التعمير بعد الصراع والانتقال إلى اقتصاد السوق. واتفق المشاركون في الاجتماع على أن تطوير القطاع الخاص، وعلى الأخص المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبناء القدرات المؤسسية، أمران جوهريان للإحياء الاقتصادي في المنطقة، واتفقوا كذلك على أن الدعم المحدد والمطرود من جانب المجتمع الدولي والتعاون الإقليمي يمكن أن يؤدي دورا هاما في معالجة الشواغل الأمنية وتحرير التجارة والاستثمار الأجنبي وتنسيق السياسات.

٧٧ - وواصلت اللجنة الاقتصادية لأوروبا تقديم المساعدة لدول شرق أوروبا من خلال عدد من المشاريع الداخلة في إطار التجمعات والمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية، وهي ميثاق تحقيق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا ومبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا ومبادرة وسط أوروبا والتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، وذلك في ميادين النقل والتجارة والبيئة وتنمية المشاريع التجارية والمستوطنات البشرية. وتوفر اللجنة بصورة خاصة الخبرة الفنية وأنواعا أخرى من الدعم لمبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا في المجالات التالية: (أ) تسهيل اجتياز الحدود؛ (ب) تطوير الهياكل الأساسية للنقل؛ (ج) توصيل شبكات الطاقة الكهربائية فيما بين بلدان المنطقة؛ (د) كفاءة الطاقة؛ (هـ) نظم شبكات الغاز الطبيعي والتوصيل بين خطوط الأنابيب الدولية؛ (و) الحماية البيئية لمنطقة البحر الأدرياتيكي والبحر الأيوبي؛ (ز) تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ (ح) تشجيع الاستثمار العقاري. وفي إطار جدول

مولدوفا، ووفق في أوائل عام ٢٠٠٠ على مشروع جديد يركز على خدمات الصحة الإنجابية في ثلاث مقاطعات. وفي أوكرانيا، هناك مشروع جديد مدته ثلاث سنوات بشأن دعم خدمات الصحة الإنجابية المتكاملة (٣٥٠.٠٠٠ دولار)، يهدف إلى تحسين نوعية هذه الخدمات وتسهيل وصول السكان إليها، مع الاهتمام بصورة خاصة بالمراهقين وموضوع الإجهاض ومنع فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٧٥ - وأفادت اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن الحالة الاقتصادية الراهنة في جنوب شرق أوروبا وتوقعاتها المحتملة في دراستها المعنونة دراسة الحالة الاقتصادية في أوروبا ٢٠٠٠، العدد رقم (٥) ١. وعلى الرغم من أن التنبؤ الوارد في الدراسة يرجح حدوث انتعاش في عام ٢٠٠٠ بالمقارنة بالركود الذي ساد في عام ١٩٩٩، فإن حالة الاقتصاد الكلي للمنطقة دون الإقليمية لا تزال حالة هشّة. وبالرغم من انخفاض معدلات التضخم، ظلت حالات العجز في الحسابات الجارية كبيرة ومستمرة، مما أدى إلى تراكم الديون الخارجية وارتفاع معدلات البطالة التي ناهز متوسطها ١٧ في المائة. وظل الاستثمار المحلي ضعيفا، كما ظل الاستثمار الخارجي ضئيلا للغاية. وأكدت الدراسة أيضا أنه يتعين علىفرادى البلدان في جنوب شرق أوروبا أن تضع برامجها الخاصة للفترة الانتقالية ولتحقيق التنمية، على نحو يعكس بدقة المشاكل والسياسات الخاصة بكل منها. ويمكن بعدئذ مناقشة هذه البرامج الوطنية في الإطار الإقليمي لتحسين التنسيق والتشجيع على التعاون في المجالات التي توجد فيها سلع عامة دولية أو يحقق فيها ذلك وفورات الحجم أو غير ذلك من العوامل الخارجية.

٧٦ - وفي دورتها السنوية المعقّدة في أيار/مايو ٢٠٠٠، تناولت اللجنة بالمناقشة المفصلة مسألة التجدد الاقتصادي في منطقة البلقان. وركزت المناقشة على الصعوبات التي

العمل المشمول في ميثاق تحقيق الاستقرار، شاركت اللجنة في عدد من الهيئات والاجتماعات القطاعية، بما في ذلك فريق عامل جديد معني بالتجارة، وأعدت عددا من المشاريع لجنوب شرق أوروبا، يجري تنفيذ معظمها بالاشتراك مع مبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا.

٧٨ - وبالتعاون مع الشركاء في مبادرة وسط أوروبا وشركاء آخرين في المنطقة، شاركت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عقد مؤتمر بشأن اضطلاع المرأة بتنظيم المشاريع (بريوني، كرواتيا، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)، ومؤتمرا دوليا بشأن الجوانب القانونية لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة (ماريبور، سلوفينيا، نيسان/أبريل ٢٠٠٠) وعدة أفارقة عاملة وموائد مستديرة للتحضير للمنتدى الاقتصادي الثالث لمؤتمر قمة مبادرة وسط أوروبا (بودابست، هنغاريا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠) فضلا عن مشاريع لتعزيز الاستثمار وتكوين شبكة من النساء القائمات بتنظيم المشاريع وإسداء الخدمات الاستشارية للمشاريع وتقديم تمويل صغير في بلدان منطقة البلقان. وتعاونت اللجنة أيضا مع مبادرة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود لتنظيم حلقة عمل بشأن البيئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة (باكو، أذربيجان، آذار/مارس ٢٠٠٠)، وحلقة عمل بشأن صناعات الائتمان الصغير والضمان الائتماني (صوفيا، أيار/مايو ٢٠٠٠) والتحضير لحلقة العمل عن نقل التكنولوجيا لفائدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ المزمع عقدها في أثينا، اليونان في خريف عام ٢٠٠٠.

### جيم - المبادرات والترتيبات الإقليمية

٨٠ - منذ بداية التسعينات، أطلقت مجموعة من المبادرات الإقليمية والترتيبات لتقديم المساعدة لمعالجة مجموعة من المشاكل الخاصة بالبلدان المتأثرة في جنوب شرق أوروبا. وفي أواسط التسعينات، تحولت بؤرة تركيز المساعدة الدولية للمنطقة نحو دمج مشاريع الإغاثة الطارئة في منظور إقليمي أطول مدى يشمل إعادة البناء والإنعاش الاقتصاديين. وفي نهاية العقد، انعكست في اتفاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا العملية التي شرعت فيها الجماعة الأوروبية

المشمول في ميثاق تحقيق الاستقرار، شاركت اللجنة في عدد من الهيئات والاجتماعات القطاعية، بما في ذلك فريق عامل جديد معني بالتجارة، وأعدت عددا من المشاريع لجنوب شرق أوروبا، يجري تنفيذ معظمها بالاشتراك مع مبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا.

٧٨ - وبالتعاون مع الشركاء في مبادرة وسط أوروبا وشركاء آخرين في المنطقة، شاركت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عقد مؤتمر بشأن اضطلاع المرأة بتنظيم المشاريع (بريوني، كرواتيا، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)، ومؤتمرا دوليا بشأن الجوانب القانونية لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة (ماريبور، سلوفينيا، نيسان/أبريل ٢٠٠٠) وعدة أفارقة عاملة وموائد مستديرة للتحضير للمنتدى الاقتصادي الثالث لمؤتمر قمة مبادرة وسط أوروبا (بودابست، هنغاريا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠) فضلا عن مشاريع لتعزيز الاستثمار وتكوين شبكة من النساء القائمات بتنظيم المشاريع وإسداء الخدمات الاستشارية للمشاريع وتقديم تمويل صغير في بلدان منطقة البلقان. وتعاونت اللجنة أيضا مع مبادرة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود لتنظيم حلقة عمل بشأن البيئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة (باكو، أذربيجان، آذار/مارس ٢٠٠٠)، وحلقة عمل بشأن صناعات الائتمان الصغير والضمان الائتماني (صوفيا، أيار/مايو ٢٠٠٠) والتحضير لحلقة العمل عن نقل التكنولوجيا لفائدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ المزمع عقدها في أثينا، اليونان في خريف عام ٢٠٠٠.

٧٩ - وواصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة الاضطلاع بأنشطة تحليلية وتقديم المشورة والمساعدة التقنية في مجال السياسات لفائدة البلدان المتأثرة وذلك في كل مجال من مجالات برامجها الرئيسية. ومن أبرز الأمثلة على هذه الأنشطة: (أ) قيام شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية بتنظيم حلقة عمل بشأن

بلايين يورو. وبالإضافة إلى ذلك، خصص من ميزانية اللجنة الأوروبية لعام ٢٠٠٠، لبلدان غرب منطقة البلقان مبلغ قدره ٥٧٦,٥ مليون يورو منها ٣٥ مليون يورو لألبانيا و ١٠٠ مليون يورو للبوسنة والهرسك و ١٨,٥ مليون يورو لكرواتيا و ٢٠ مليون يورو لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وما يصل إلى ٣٦٠ مليون يورو لكوسوفو و ٢٠ مليون يورو مساعدة مالية استثنائية للجبل الأسود فضلا عن ٢٣ مليون يورو رصدت للتعاون الإقليمي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، اقترح تقديم مساعدة إجمالية طارئة بقيمة ٢٠٠ مليون يورو لصربيا لتزويدها بالطاقة وإمدادات الأغذية والأدوية.

٨٣ - وقام الاتحاد الأوروبي، من خلال برنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا لإعادة التشكيل الاقتصادي وبرنامج الجماعة الأوروبية لإنعاش وتعمير البوسنة والهرسك وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ويوغوسلافيا بتمويل مجموعة من أنشطة التعمير والتنمية لمعالجة شواغل البلدان المتأثرة في منطقة البلقان في مجالات التحول إلى الاقتصاد وتطوير البنية الأساسية للنقل وتسهيل التجارة وتعزيز الاستثمارات. وفي الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٩، بلغ مجموع المخصصات في إطار برنامج تقديم المساعدة وبرنامج الجماعة الأوروبية لبلدان غرب منطقة البلقان وحدها ١,٨ بليون يورو رصد منها لألبانيا (٥٩٨ مليون يورو) والبوسنة والهرسك (٧٤٥ مليون يورو) وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (٢١٥ مليون يورو) وكرواتيا (٤٦ مليون يورو) ويوغوسلافيا (١٦٧ مليون يورو). وفيما يتعلق بمشاكل المنافذ الحدودية الخاصة على طول طرق العبور الرئيسية في المنطقة، مول برنامج تيسير المرور العابر والتحديث الجمركي التابع لبرنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا لإعادة التشكيل الاقتصادي، عددا من مشاريع تقديم المساعدة تتعلق بتحسين البنية الأساسية

لتأمين توحي نهج شامل ومتناسك فيما يتعلق بالتعاون والتنمية في المناطق دون الإقليمية والميثاق الذي اعتمده بلدان المنطقة والمجتمع الدولي في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ في كولونيا بألمانيا. ويتضمن هذا الاتفاق التزاما سياسيا تتعهد بموجبه جميع الأطراف المعنية بتحقيق السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة. وينظم الاتفاق عمل هذه الأطراف من خلال ثلاثة جداول أعمال تشمل التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان (جدول العمل الأول) والتعمير الاقتصادي والتعاون والتنمية (جدول العمل الثاني) والمسائل الأمنية (جدول العمل الثالث).

٨١ - وقد عهد في هذا الإطار إلى اللجنة الأوروبية والبنك الدولي بولاية خاصة لقيادة وتنسيق جهود الدعم الدولي لأنشطة إعادة البناء الاقتصادي للمنطقة. ويتكامل هذا الالتزام السياسي الوارد في اتفاق تحقيق الاستقرار وآلية التنسيق فيما بين المانحين ولا سيما في مجالي التعمير الاقتصادي والتنمية ويعزز كل منهما الآخر. وترد أدناه معلومات مستكملة تتعلق بالأنشطة الإقليمية في مجالات تحظى باهتمام خاص من جانب البلدان المتأثرة.

٨٢ - وظل الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما كاملا بتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في جنوب شرق أوروبا وقدم دعما ماليا كبيرا لبلدان المنطقة. وفي الواقع فإن الاتحاد الأوروبي (الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها) هو فعلا أكبر ممول للجهود الدولية في منطقة البلقان، إذ ساهم خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٩، بما يزيد على ١٧ مليون يورو نظير مساعده المقدمة للتنمية والتعمير والميزانية والمساعدة الإنسانية. وبلغ مجموع ما قدم منذ عام ١٩٩١ من مساعدات من الاتحاد الأوروبي إلى بلدان غرب منطقة البلقان، ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (كوسوفو والجبل الأسود وصربيا) وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، ما يصل إلى ٨

والاتجاه صوب عملية تحقيق الاستقرار، والانتساب التي تتيح فرصة مؤكدة للاندماج في هياكل الاتحاد الأوروبي.

٨٥ - وقدم الاتحاد الأوروبي، في عام ١٩٩٩، في سياق معالجة أزمة كوسوفو ما مجموعه ٣٧٨ مليون يورو في شكل مساعدة إنسانية للسكان المتضررين في كوسوفو (١١١,٧ مليون يورو) والجبل الأسود (١٧,٥ مليون يورو) و صربيا (٧٠,٣ مليون يورو) وكذلك للبلدان المجاورة: لألبانيا ٩٧ مليون يورو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (٣٩,٧ مليون يورو). وبالإضافة إلى ذلك، تم في إطار ميزانية برنامج الجماعة الأوروبية لعام ١٩٩٩، الالتزام بإنجاز برنامج لتعمير كوسوفو بمبلغ قدره ١٢٧ مليون يورو. وقد بلغت نسبة ما جرى التعاقد عليه أو سداده من هذا المبلغ بالفعل ٨٠ في المائة. وتبلغ المخصصات في ميزانية عام ٢٠٠٠ للمساعدة المقدمة من الاتحاد الأوروبي لتعمير كوسوفو ٢٧٥ مليون يورو إجمالاً. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٠، قدمت اللجنة الأوروبية أموالاً لتغطية الخدمات العامة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (١٠ ملايين يورو) ولشراء الكهرباء (٢٠ مليون يورو). وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، تبرعت اللجنة الأوروبية بمبلغ ٣٥ مليون يورو لتمويل بناء القدرات في قطاعات الصرافة والزراعة والصحة في كوسوفو. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت اللجنة الأوروبية على تقديم مساعدة إنسانية جديدة بقيمة ٦١ مليون يورو لتغطية أشد الاحتياجات إلحاحاً في جميع أنحاء يوغوسلافيا ولا سيما الأغذية والمأوى والإمداد بالمياه والمرافق الصحية والصحة والتعليم، وتشمل هذه المساعدة كوسوفو (١٨,١ مليون يورو) و صربيا (٣١,٩ مليون يورو) والجبل الأسود (٥,٣ مليون يورو).

٨٦ - ونسجاً على منوال المساعدة المقدمة من الاتحاد الأوروبي إلى المنطقة، لا يزال الهدف العام يتمثل في إدماج جنوب شرق أوروبا بأقصى ما يمكن في النشاط الاقتصادي

لعبور حدود البلدان المتأثرة بما في ذلك ألبانيا وبلغاريا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وهنغاريا. ومنذ عام ١٩٩٦، فإن برنامج الجماعة الأوروبية لتقديم المساعدة التقنية لرابطة الدول المستقلة، الذي يشمل جمهورية مولدوفا وأوكرانيا الدوليتين المشاطئتين لنهر الدانوب، خصص أموالاً لتطوير منافذ العبور الحدودية.

٨٤ - وتذهب منذ عام ١٩٩٦، نسب كبيرة من المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج تقديم المساعدة وبرنامج الجماعة الأوروبية إلى البوسنة والهرسك، لتمويل الجهود المبذولة لبناء هياكل البلد الاجتماعية والسياسية ولبناء اقتصاد سليم. وفي نهاية عام ١٩٩٩، بلغ مجموع المساعدة المقدمة من الاتحاد الأوروبي لأغراض التعمير ٧٤٥ مليون يورو وقد ركز فيها على إصلاح الهياكل الأساسية وإعادة اللاجئين والمشردين وإحلال الديمقراطية وإدخال الإصلاحات وبناء القدرات المؤسسية والتجديد الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، أتيحت عن طريق مكتب الشؤون الإنسانية التابع للجماعة الأوروبية، مبالغ للفترة ١٩٩١-١٩٩٩، يزيد إجمالها على بليون يورو. وفي إطار تطور الأولويات في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، تحولت بؤرة تركيز المساعدة المقدمة من الاتحاد الأوروبي لمعالجة الاحتياجات الطارئة نحو توحى نهج أكثر اتساماً بالمنهجية لإعادة بناء القطاعات الرئيسية اللازمة لإعادة تنشيط الاقتصاد حيث أصبحت هناك فرقة عمل استشارية مشتركة لإسداء مشورة الخبراء بشأن الإطار الإداري والتنظيمي والسياسات المتعلقة بها. ويشجع الاتحاد الأوروبي دعمه لمشاريع التعمير الرئيسية في مجالات النقل والإمداد بالمياه وإدارة النفايات والإسكان والطاقة والزراعة والخدمات الاجتماعية بتقديم تمويل كبير لعملية تنفيذ اتفاق السلام. ويتضح من توجهات برنامج الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٠٠ أن ثمة تحولاً أكبر للانتقال من مرحلة التعمير إلى مرحلة الإنعاش الاقتصادي المستدام

من مشاريع، وإجراء مناقشات مع المؤسسات المالية الدولية بشأن المشاريع ذات الأولوية بما في ذلك جدواها من النواحي التقنية والاقتصادية والمالية والبيئية. ونتيجة لذلك، أعد المصرف استعراضا للمشاريع الإقليمية بشأن هياكل الاستثمار الأساسية في جنوب شرق أوروبا. وقد عرض على مؤتمر التمويل الإقليمي لجنوب شرق أوروبا (بروكسل، ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٠).

٨٨ - وقُسم ما مجموعه ١٤٠ مشروعاً تقريباً بتكلفة استثمارية تقارب ١١ بليون يورو، إلى المجموعات الثلاث التالية: (أ) ٣٥ مشروعاً من مشاريع البداية السريعة (بتكلفة إجمالية قدرها ١,١ بليون يورو) التي من المرجح أن يبدأ تنفيذها أو تمنح بشأنها عطاءات في غضون الإثني عشر شهراً المقبلة (لغاية ٣١ آذار/مارس ٢٠٠١)؛ (ب) ٥٠ مشروعاً من مشاريع الأجل القريب (بتكلفة إجمالية قدرها ٢,٧ بليون يورو) التي يبدو أنها مبررة اقتصادياً على نحو كاف ولا تمس مسائل مشاريع أو قطاعية رئيسية والتي ينبغي بالتالي التعجيل بتحضيرها (بما في ذلك طرحها للعطاءات)؛ (ج) ما يقارب ٦٠ مشروعاً من مشاريع الأجل المتوسط التي تتطلب مزيداً من التحقيق والتحليل بخصوص مسائل محددة يجب حلها أولاً. وبحسب القطاع، يستأثر قطاع النقل (الطرق البرية، والسكك الحديدية، والموانئ والمجاري المائية، والمطارات) بـ ٩١ في المائة من مشاريع البداية السريعة وبـ ٦٢ في المائة من مشاريع الأجل القريب، تليه مشاريع الطاقة الكهربائية التي تستأثر بـ ٣ في المائة من مشاريع البداية السريعة وبـ ٢٥ في المائة من مشاريع الأجل القريب. وتستأثر البلدان المتضررة من الأزمات التي حدثت مؤخراً، وهي على وجه التحديد ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، بجماعة، بـ ٣٥ في المائة من جميع المشاريع التي ينبغي أن تبدأ في الأجل القريب. وفيما يتعلق بيوغوسلافيا، لا تتيح المعلومات الحالية أو

والسياسي الرئيسي السائد في بقية البلدان الأوروبية وتحقيقاً لهذا الغرض، وابتداءً من عام ١٩٩٩، يعرض الاتحاد الأوروبي على بلدان غرب منطقة البلقان اتفاقات لتحقيق الاستقرار والانتساب وتشمل تحرير التجارة وتقديم المساعدة الاقتصادية والمالية والإنسانية فضلاً عن إجراء حوار سياسي والتعاون في مجال القضاء والشؤون الداخلية مع إمكانية إدماجها في هياكل الاتحاد الأوروبي وقبولها في عضويته. وقد دخلت حتى الآن بلغاريا ورومانيا في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لقبول عضويتهما فيه وستتلقيان قرابة ٦,٢ بليون يورو في شكل مساعدة يقدمها الاتحاد الأوروبي لكليهما طوال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ السابقة لانضمامهما إليه. وقد كان الاتحاد الأوروبي حتى الآن أهم شريك تجاري للمنطقة مع دخول نحو ٨٠ في المائة من جميع صادرات بلدان غرب منطقة البلقان. إلى أسواق الاتحاد الأوروبي معفاة من الضرائب. وقد اقترحت اللجنة الأوروبية مؤخرًا تدابير أخرى لتحسين دخول منتجات هذه البلدان إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، وذلك بتوسيع وتبسيط التفضيلات التجارية لتعزيز الاستثمار المباشر الأجنبي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المنطقة. ونظراً لما لتعزيز التعاون الإقليمي من أهمية، سيواصل الاتحاد الأوروبي دوره الرائد في ميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا وهو يشكل آلية أوسع لتنفيذ حلول إقليمية طويلة المدى وتحقيق التنمية المستدامة.

٨٧ - وقد شارك المصرف الأوروبي للاستثمار على نحو فعلي في جهود تقديم المساعدة الدولية لتعمير وتنمية جنوب شرق أوروبا. وفي سياق ميثاق تحقيق الاستقرار، عُهد إلى هذا المصرف بمهمة تنسيق عملية استعراض القطاعات وتحديد الاحتياجات الاستثمارية وتقييم المشاريع الإقليمية المتعلقة بالهياكل الأساسية، والتركيز على قطاعات النقل والطاقة والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية. وتشمل عملية التقييم قيام دول المنطقة بتقديم تقارير بشأن ما تقترحه

عناصر البداية السريعة لمشاريع البنية الأساسية بأكملها في جنوب شرق أوروبا. وبالرغم من الصعوبات التي ووجهت في البداية في عملية إتمام خطة تمويل مشاريع استثمارية رئيسية معينة، وتأمين موارد على سبيل المنحة لبعض الدراسات الإقليمية، فإن الجدول التنفيذي لمجموعة عناصر البداية السريعة، قد خطى خطوات متقدمة، كما تم إحراز تقدم كبير بشأن عدة مشاريع من مجموعة عناصر الأجل القريب، الأمر الذي يُسهّل التعجيل بالأعمال التحضيرية اللازمة لها. وبغض النظر عن توافر التمويل الملائم، لا بد من إيلاء اهتمام خاص إلى مسائل التنفيذ من قبيل وضع إطار قانوني لها ومعالجة الجانب المؤسسي وجانب الإدارة العامة، إذا ما أريد للمشاريع الإقليمية أن تتكامل بالنجاح.

٩١ - ويعمل المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي، على تعزيز التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي لدول جنوب شرق أوروبا، وذلك في إطار ميثاق تحقيق الاستقرار. وقد أنيطت بالمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، مهمة تنسيق الجهود الرامية إلى دعم مبادرات القطاع الخاص الإقليمية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، استضاف المصرف الأوروبي حلقة عمل بشأن مبادرات القطاع الخاص الإقليمية، وقد تمثلت أهدافها في استعراض البرامج الحالية وتحديد الثغرات أو حالات الازدواج الرئيسية، والاتفاق على قائمة محددة بالمبادرات ذات الأولوية التي تستحق الدعم، في شكل منح، من مجتمع المانحين. وتمخضت حلقة العمل هذه عن وضع إطار عمل استراتيجي للبرامج والمشاريع التي تعتبر نماذج لـ "أفضل الممارسات" في المنطقة والتي وافقت المؤسسات المالية الدولية على إعطائها الأولوية. وركزت تلك المبادرات على مجالات تعزيز التجارة العابرة للحدود، والاستثمار، ودعم المشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم.

المقدمة بشأن مختلف مشاريع البنية الأساسية في كوسوفو والجبل الأسود إمكانية إدراج تلك المشاريع إلا على أساس مؤقت. وفيما يتعلق ببلغاريا ورومانيا، تعتبر المشاريع الرئيسية أصلاً خارج نطاق مشاريع البنية الأساسية المشمولة بميثاق تحقيق الاستقرار، باعتبار أن العملية السابقة للانضمام للاتحاد الأوروبي هي السمة التي ستحدد جوانب كثيرة من المساعدة الخارجية.

٨٩ - وثمة سمة هامة تتسم بها عملية اختيار الأولويات، وهي الأنشطة المقترحة على النطاق الإقليمي. وبغية الاستجابة لاحتياجات التخطيط الإقليمي المستمر للاستثمارات وللنهوض بالعمل المتعلق بمجموعة عناصر مشاريع الأجل المتوسط، أدرجت سبع دراسات إقليمية في مجموعة عناصر مشاريع البداية السريعة. وفيما يتعلق بقطاع النقل، ستغطي الدراسات الإقليمية النقل البري والبنية الأساسية للحركة الجوية، إضافة إلى مرافق عبور الحدود وإدارتها في إطار برنامج تسهيل النقل والتجارة. وفيما يتعلق بقطاع الطاقة، تشمل المقترحات المقدمة إعداد دراسة عن تعاون دول البلقان في مجال الطاقة الكهربائية، ودراسة عن الغاز الطبيعي الاستراتيجي الإقليمي، ودراسة عن مد شبكة أنابيب نפט إقليمية. واقترحت كرواتيا وضع خطة بيئية شاملة للبحر الأدرياتيكي. ومن جملة المقترحات المقدمة أيضاً، إعداد مجموعة عناصر المساعدة التقنية لبناء القدرات، وإصلاح الأنظمة التشريعية، والتدريب في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية.

٩٠ - وتقدر التكلفة الإجمالية للبرنامج الشامل المتعلق بالبنية الأساسية الذي يتولى تنسيقه المصرف الأوروبي للاستثمار، بحوالي ٤ بلايين يورو على مدى السنتين القادمتين. وفي هذا السياق، يضطلع المصرف الأوروبي للاستثمار بدور رائد في ١٤ مشروعاً تقدر تكلفتها الإجمالية بمجموعة بحوالي ٧٣٠ مليون يورو أو ٦٥ في المائة من مجموعة

بغرض دعم البلدان التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي، بما فيها بلغاريا ورومانيا، وذلك برفع ملاءته عن مستواها الحالي البالغ ٥٠ مليون دولار. كما يشارك المصرف الأوروبي مشاركة فعالة في الاتفاق الخاص بالاستثمار وفي المجلس الاستشاري الخاص بالأعمال التجارية التابعين لميثاق تحقيق الاستقرار.

٩٤ - ويستهدف برنامج تيسير التجارة الذي يريعه المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير تقريب وجهات النظر بين المصارف الأجنبية والمصارف المحلية بشأن مدى تصورهما للمجازفة في معاملات تمويل التجارة. وترتبط المصرف الأوروبي بما مجموعه ٣٣ مصرفا في سائر بلدان جنوب شرق أوروبا علاقات عملاء. ومنذ عام ١٩٩٩، قُبلت في هذا البرنامج ثمانية مصارف في أربعة بلدان في المنطقة تتجاوز الحدود الإجمالية المتفق عليها لقدرتها على الإصدار مبلغ ٢٣ مليون يورو. وبحلول عام ٢٠٠٠، سيتراوح عدد المصارف الموجودة ما بين ١٨ و ٢٠ مصرفا بحدود إصدار إجمالية قدرها ٤٠ مليون يورو. كما انضم إلى البرنامج ما يزيد على ٧٠ مصرفا من مصارف الاعتماد (غالبيتها من مصارف أوروبا الغربية). وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وقّع المصرف الأوروبي مع حكومة سويسرا اتفاقا يقضي بتوفير أموال للمنح بمبلغ خمسة ملايين فرنك سويسري، وهذه المنح مودعة في أحد صناديق الضمان، والغرض منها دعم حافظة الأوراق المالية لمرفق الضمان التجاري في ألبانيا، والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ويتيح تمويل برنامج تيسير التجارة بالمنح الجديدة، الجاري بحثه حاليا، للبرنامج إمكانية التوسع في اتجاهين: (أ) إمكانية زيادة الكشف الكامل أمام مصرف وحيد أو إمكانية إدراج مصارف إضافية؛ (ب) إمكانية توسيع غطاء الضمان من حيث المدى والنطاق ليشمل حالات الكشف في الأجل الطويل.

٩٢ - وفي مجال البنية الأساسية، تمثل المشاريع الحالية والمزمعة التي يريها المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير في المنطقة، جزءا كبيرا من الاستثمارات المعينة كمشاريع للبدية السريعة. وقد وافق مجلس محافظي المصرف على ثلاثة مشاريع يتولى المصرف الأوروبي الإشراف على تنفيذها في ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا (بتكلفة إجمالية قدرها ٧٤ مليون يورو). وتمثل تلك المشاريع حاليا بالمراحل النهائية لاجتذاب التزامات مؤكدة بتمويل مشترك من المستثمرين الشركاء. وتسير عدة مشاريع معينة من مشاريع الأجل القريب بخطى أسرع مما كان متوقعا لها. وفي جملة تلك المشاريع مشروع إعادة بناء قطاع الطاقة الكهربائية في ألبانيا، ومشروع مطار سكوبي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ومشاريع إمداد البلديات بالمياه في كرواتيا. ويسعى المصرف الأوروبي إلى الحصول على منح لتمويل بعض تلك المشاريع لكفالة تنفيذها في مطلع عام ٢٠٠١.

٩٣ - ويركّز المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير تركيزا شديدا على دعم المشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم في سائر البلدان التي يضطلع فيها بعمليات، بما فيها بلدان جنوب شرق أوروبا، وذلك عن طريق توفير قروض إئتمانية، وتوظيف استثمارات سهمية في مصارف المشاريع الصغيرة جدا، وغير ذلك من الصكوك المالية. وفي جملة المبادرات التي اتخذت مؤخرا في إطار ميثاق تحقيق الاستقرار إنشاء صندوق استثماري مشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير برأسمال قدره ٥٠ مليون دولار، بضمنه مبلغ يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ مليون دولار تقريبا لتمويل المشاريع الصغرى ولدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة. ويدور حاليا في الاتحاد الأوروبي نقاش بشأن توسيع مرفق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممول من الاتحاد الأوروبي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير معا

٩٥ - وإستناداً إلى المشاريع الجديدة الوشيكة التمويل، يتوقع المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير أن يحقق خلال السنتين القادمتين هدفه المتمثل في الحصول على التزامات معتمدة فيما يخص جنوب شرق أوروبا تتراوح قيمتها ما بين ٨٥٠ مليون يورو و بليون يورو. وفي ضوء المعدل العادي للتمويل المقدم من المصرف الأوروبي بالمقارنة مع التكلفة الإجمالية للمشاريع، فسوف يسهم هذا المبلغ بحوالي ٢,٤ بليون يورو من القروض والاستثمارات الجديدة على مدى نفس الفترة، وبالتالي سيدعم بقوة النشاط الاقتصادي والتكامل الإقليمي. ويتطلع المصرف الأوروبي إلى مواصلة التنسيق الوثيق مع السلطات المحلية لضمان دعم المشاريع ذات الأولوية العليا بالتمويل اللازم.

٩٦ - وتشارك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنشاط في أعمال ميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا، وتشارك بوجه خاص في تصميم وتنفيذ الاتفاق الخاص بالاستثمار ومبادرة مكافحة الفساد. وفي الوقت نفسه، عززت المنظمة البرامج الحالية التي تضطلع بها في بلدان المنطقة وشرعت في اتخاذ مبادرات أخرى إقليمية وخاصة بأقطار محددة لدعم الإصلاحات ذات المنحى السوقي في مجالات من قبيل إدارة الشؤون الاقتصادية والزراعة، وسوق اليد العاملة، والسياسات الاجتماعية، والتعليم، والإحصاء والبيئة.

٩٧ - وتمت الموافقة على اتفاق الإصلاح والاستثمار والتزاهة والنمو في جنوب شرق أوروبا في اجتماع المائة المستديرة العاملة الثانية، المعقود في سكوبي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة يومي ١٠ و ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٠. ويتمثل هدف الاتفاق في إرساء أسس السياسات الاقتصادية والهيكلية للنمو المستدام والتنمية المستدامة في جنوب شرق أوروبا. ويؤيّن الالتزامات المتعلقة بإصلاح السياسة العامة التي يتعين على بلدان المنطقة تنفيذها من أجل

والمنظمات الدولية، وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتوصل الاجتماع إلى تفاهم مشترك حول عدد من القضايا المتصلة بتنفيذ الاتفاق. وإضافة إلى ما أجرته المنظمة من مناقشات بشأن إصلاح السياسات الخاصة بكل قطر على حدة اقترحت القيام، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى، بمبادرات إقليمية نموذجية في عدة مجالات منها التشجيع على الاستثمار، والإحصاءات، وتقديم الدعم إلى المشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم، والاتفاقات الضريبية. وتمت الموافقة على بعض الأنشطة المقترحة وأضحى الشروع بها وشيكاً، في حين لا تزال هناك أنشطة أخرى بحاجة إلى تنسيق مع الشركاء المحتملين وبخاصة إلى ضمان تمويلها قبل الشروع بها. وسيواصل فريق المشاريع المنبثق عن الاتفاق استعراض خطط العمل والعمل المقبل على الصعيد القطري والإقليمي مع الأفرقة الاقتصادية القطرية ومع الشركاء الآخرين. وستسعى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على وجه الخصوص إلى إقامة تعاون وثيق مع المجلس الاستشاري للأعمال التجارية التابع لميثاق تحقيق الاستقرار.

١٠٠ - وتقوم مبادرة مكافحة الفساد على آلية قوية للرصد تتوخى إجراء تشخيص على ثلاث مراحل وتقديم توصيات بشأن السياسة العامة لكل قطر على حدة وإجراء استعراض من قِبَل الأنداد. وفي آذار/مارس ٢٠٠٠، أوفدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بالاشتراك مع مجلس أوروبا ومكتب المنسق الخاص لميثاق تحقيق الاستقرار، بعثات إلى المنطقة بهدف الاجتماع مع الأفرقة الوطنية المسؤولة عن مكافحة الفساد التي أنشأتها حكومات كل من ألبانيا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورومانيا، وكرواتيا بهدف تنفيذ المبادرة، والاجتماع كذلك مع ممثلي المجتمع المدني ومنظمات المانحين. وأكملت المنظمة وشركاؤها المرحلة الأولى المتعلقة بتشخيص الظروف الحالية لمكافحة الفساد في المنطقة الإقليمية وأعدت تقارير تقييم قطرية. وسوف تركز الخطوتان المقبلتان على وضع توصيات خاصة بكل قطر لتحسين الحالة في المنطقة ورصد تنفيذ السياسات التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لإحراز نتائج في مجال تخفيض حدة الفساد عملياً في جنوب شرق أوروبا.

### ثالثاً - مشاركة الدول المتضررة في الجهود المبذولة من أجل تعمير منطقة البلقان وإنعاشها وتنميتها

١٠١ - دعت الجمعية العامة، في قرارها ٩٦/٥٤ زاي، المنظمات الدولية ذات الصلة إلى اتخاذ خطوات مناسبة، بما يتمشى مع مبدأ الشراء المتسم بالفعالية والكفاءة ومع القرار

والمنظمات الدولية، وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتوصل الاجتماع إلى تفاهم مشترك حول عدد من القضايا المتصلة بتنفيذ الاتفاق. وإضافة إلى ما أجرته المنظمة من مناقشات بشأن إصلاح السياسات الخاصة بكل قطر على حدة اقترحت القيام، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى، بمبادرات إقليمية نموذجية في عدة مجالات منها التشجيع على الاستثمار، والإحصاءات، وتقديم الدعم إلى المشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم، والاتفاقات الضريبية. وتمت الموافقة على بعض الأنشطة المقترحة وأضحى الشروع بها وشيكاً، في حين لا تزال هناك أنشطة أخرى بحاجة إلى تنسيق مع الشركاء المحتملين وبخاصة إلى ضمان تمويلها قبل الشروع بها. وسيواصل فريق المشاريع المنبثق عن الاتفاق استعراض خطط العمل والعمل المقبل على الصعيد القطري والإقليمي مع الأفرقة الاقتصادية القطرية ومع الشركاء الآخرين. وستسعى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على وجه الخصوص إلى إقامة تعاون وثيق مع المجلس الاستشاري للأعمال التجارية التابع لميثاق تحقيق الاستقرار.

٩٩ - واعتمد أعضاء ميثاق تحقيق الاستقرار مبادرة مكافحة الفساد في اجتماع المائدة المستديرة العاملة الثالثة، المعقود في سرايفو، يومي ١٥ و ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٠. ويتمثل هدف الاجتماع في مساعدة بلدان المنطقة على بناء آليات مؤسسية ووضع تشريعات وممارسات لمكافحة الفساد. وتستند المبادرة إلى نصين اثنين: هما الاتفاق، وخطة عمل. ويُرسى الاتفاق بعض المبادئ العامة ويوفر خطة عمل بشأن التدابير التي وافقت بلدان المنطقة على اتخاذها على الفور للقضاء على الفساد. وتستهدف المبادرة معالجة القطاعات التالية: التصديق على الصكوك الدولية وتنفيذها، وإقامة إدارات موثوقة للشؤون العامة، وتقوية التشريعات وتعزيز سيادة القانون، وتحسين الشفافية والتزاهة في

يخلف نقصا بحوالي ٣٣٠ مليون دولار. وتباينت مستويات دعم المانحين بالنسبة إلى البرامج في ألبانيا (١٥,٩ في المائة)، والبوسنة والهرسك (٢٠,٦ في المائة)، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (٣١,٥ في المائة)، وكرواتيا (٤٤,٨ في المائة)، ويوغوسلافيا، باستثناء كوسوفو (٢٠,١ في المائة)، وكوسوفو (٣٧,٥ في المائة). وحتى مع وجود العديد من القيود، بما في ذلك نقص التمويل الذي يثير مخاوف بشأن تعب المانحين، فإن التحسنات الأخيرة التي شهدتها المنطقة تشكل فرصة لتحقيق الأهداف الإنسانية، وبخاصة الأهداف المتصلة بإعادة توطين السكان اللاجئين والمشردين منذ أمد طويل. ولذلك فإن من الأساسي أن تواصل جماعة المانحين دعمها وتعززها، مع زيادة التأكيد على إشراك الموردين المحليين والإقليميين حيثما أمكن ذلك، من أجل الاستفادة من البيئة الحالية وإرساء الأسس الكفيلة بإيجاد الحلول، واستتباب الاستقرار، وتحقيق التنمية بشكل دائم في جميع أنحاء المنطقة.

١٠٣ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تشجيعها لشراء اللوازم والخدمات محليا وإقليميا لبرامجها في إقليم يوغوسلافيا السابقة. ولهذا الغرض، دُعي جميع الموردين المحتملين والمؤهلين في بلدان المنطقة إلى تقديم عروض، وفقا لإجراءات عروض المناقصة التنافسية. ففي ١٩٩٩، مُنحت عقود إلى موردين من البلدان التالية: البوسنة والهرسك (٣٠٩ ٥٣١ دولار)، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (١٢ مليون دولار)، وتشمل العقود من الشركاء المنفذين) وسلوفينيا (٣٤٣ ٢٨٢ دولار)، وكرواتيا (٢١٣ ٤٨٠ دولار)، وهنغاريا (١٢٥ ١٨٣ دولار) ويوغوسلافيا (٧٧ ٩٦٩ دولار). وبموجب تلك العقود، كانت المواد التي اشترتها المفوضية موادا للإيواء، وأفرانا، وأعطية، وأسرة، ووقود التدفئة ووقود الديزل، والفحم،

١٤/٥٤ المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ المتعلق بإصلاح نظام الشراء، بغية توسيع نطاق الفرص المتاحة للبايعين المحليين والإقليميين المهتمين وتيسير مشاركتهم في جهود التعمير والإنعاش والتنمية في المنطقة. وفيما يلي موجز للمعلومات الواردة من الجهات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، ومن إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

### ألف - المشاركة في تقديم المساعدة الإنسانية

١٠٢ - في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أُطلق نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠٠، من أجل العمليات الإنسانية في جنوب شرق أوروبا، مشكلا إطارا إقليميا شاملا لمجموعة كبيرة من برامج الوكالات، أعدت أساسا لتلبية الاحتياجات الخاصة في كل بلد من البلدان الخمسة المشمولة بالنداء وهي ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وكرواتيا، ويوغوسلافيا، وبخاصة إقليم كوسوفو. وقد طُلب في المجموع ٦٦٠ مليون دولار لتمويل الأنشطة البرنامجية لـ ١٦ وكالة وجهت النداء في عام ٢٠٠٠. وأكد استعراض منتصف المدة، الذي أجري في تموز/يوليه ٢٠٠٠، من جديد على هدف إعطاء الأولوية للحماية والمساعدة مع تجديد التأكيد على تعزيز حقوق الإنسان، بالإضافة إلى إيجاد حلول دائمة للسكان النازحين. كما حافظ الاستعراض أيضا على نهجه الإقليمي، نظرا لأن أسباب الحالات الطارئة المعقدة في المنطقة والعوامل المخففة من حدتها والعواقب المترتبة عليها كانت مترابطة على مدى العقد الماضي. وحُددت طبيعة التباينات الاقتصادية والسياسية في المنطقة بكاملها، خاصة عندما تشكل هذه التباينات عراقيل خاصة تعترض عملية الحد من المساعدة الطارئة لفائدة إيجاد حلول دائمة على المدى الطويل. فحتى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، لُبيّت الاحتياجات المنقحة من التمويل بنسبة ٤٧,٦ في المائة، مما

المساعدة التي قدمها برنامج الأغذية العالمي إلى المنطقة بحوالي ٦٠ مليون دولار.

١٠٦ - وبالإضافة إلى ذلك، كان لإسهامات البرنامج النقدية والإدارية دور في دعم عملية التعمير الاقتصادي وبناء القدرات في منطقة البلقان. ويستعين برنامج الأغذية العالمي بموظفين وطنيين معينين محليا في مكاتبه القطرية وفي المكاتب الفرعية في ألبانيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ويوغوسلافيا (كوسوفو والجبل الأسود وصربيا)، بتكلفة إجمالية قدرها ١.٥ مليون دولار بالنسبة إلى النصف الأول من عام ٢٠٠٠. ويشرك البرنامج أيضا أطرافا فاعلة إقليمية ومحلية بصفتهم شركاءه والمنفذين والقائمين بالتوريد له. وفي إطار الشراء على الصعيد الإقليمي والمحلي خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠، اشترى برنامج الأغذية العالمي ٣٢ ٥٢٩ مليون طن من السلع الغذائية من هنغاريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ويوغوسلافيا، بتكلفة إجمالية تناهز ٦ ملايين دولار. وتم التعاقد مع مقاولي نقل محليين من أجل نقل السلع الغذائية التي اقتناها البرنامج من ميناء تيسالونيكى في اليونان وميناء بار في الجبل الأسود إلى مختلف المواقع في المنطقة، وبخاصة إلى نقاط التخزين في صربيا، وكوسوفو، والجبل الأسود، ومن أجل النقل البري للسلع داخل ألبانيا. وقد ساهمت هذه الخدمات، بما في ذلك استئجار المستودعات، في إنعاش الاقتصادات المحلية في منطقة البلقان بحوالي ٤ ملايين دولار.

#### باء - إمداد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

١٠٧ - لا تزال الأمم المتحدة تحافظ على ثلاث عمليات لحفظ السلام في منطقة البلقان تقوم بدور هام في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل المساعدة في البحث عن السلام والاستقرار في المنطقة. وتركز بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، في نطاق الإطار الشامل لتنفيذ اتفاق دايتون

ولوازم النظافة، وأثاث المكاتب ومعدات المكاتب، وخدمات الطباعة، واستئجار المستودعات وخدمات النقل.

١٠٤ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، ساعدت المفوضية حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على تنظيم مؤتمر خاص في أوهريد بشأن شراء السلع والخدمات لهذا البلد لفائدة المنظمات الدولية المعنية في كوسوفو وفي المنطقة المجاورة. وكان للمؤتمر هدفان هما: (أ) اسداء مشورة إلى المنظمات الدولية بشأن إمكانات السوق المحلية؛ (ب) إبلاغ المؤسسات التجارية المحلية بإجراءات الأمم المتحدة بشأن الشراء المحلي. وحضر هذا المؤتمر ما يزيد على ١٥٠ من ممثلي المؤسسات التجارية من هذا البلد وعدد من المنظمات الدولية العاملة في المنطقة. ونظمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على سبيل المتابعة، وبالتنسيق مع غرفة التجارة الإقليمية، حلقة عمل مشاهمة في مدينة بيتولا في آذار/مارس ٢٠٠٠، وتعزز عقد سلسلة من حلقات العمل من هذا القبيل في مناطق أخرى من البلد في أواخر عام ٢٠٠٠.

١٠٥ - وحتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، قام برنامج الأغذية العالمي بعملية طارئة إقليمية في منطقة البلقان، قدم فيها مساعدة غذائية لما مجموعه ١,٦ مليون مستفيد في ألبانيا، وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ويوغوسلافيا جاءت موزعة على النحو التالي: صربيا (٧١٠ ٠٠٠) وكوسوفو (٦٠٠ ٠٠٠)، والجبل الأسود (٩٥ ٠٠٠). وخلال النصف الأول من هذا العام، انخفض عدد المستفيدين تدريجيا ليبلغ مليون مستفيد في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، ومن المتوقع أن يستمر هذا العدد في الانخفاض بنهاية هذا العام. وقد خصص برنامج الأغذية العالمي هذه المساعدة لأضعف الفئات من السكان، بمن فيهم اللاجئون، والمشردون وأفقر الأشخاص في المجتمع الذين لا يضمنون قوتهم. وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٠، قُدرت قيمة

هما الشراء التجاري من مقر الأمم المتحدة والشراء من الحكومات عبر طلبات التوريد. فمن كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، تمت عملية الشراء التجاري من المقر من عدة بلدان منها ألمانيا (٧٣٧ ٢٣٥ دولارا)، وأوكرانيا (٥١٤ ٠٤٣ دولارا)، وإيطاليا (٨ ٥١٤ ٩٢٨ دولارا)، وبلغاريا (٤ ٢٩٦ ٤٠٠ دولارا)، ورومانيا (٢ ٨٠١ ٥٥٠ دولارا). وبموجب طلبات التوريد الصادرة إلى الحكومات خلال الفترة ذاتها، وزعت طلبات على عدة بلدان منها ألمانيا (٣١٨ ٦٣٣ دولارا)، وأوكرانيا (١ ٠٦٧ ٠٠٠ دولارا)، وإيطاليا (١ ١٣٩ ٧٦٠ دولارا)، والجمهورية التشيكية (٦ ٠٠٠ دولارا)، ورومانيا (٤٨٣ ٩٢٠ دولارا)، وسلوفاكيا (١١ ٢٥٠ دولارا)، والنمسا (٥ ٠٤٣ دولارا). ومن المتوقع على بعثات الأمم المتحدة في هذه المنطقة المزيد من الإمدادات المحتملة من البلدان المتضررة.

### جيم - الشراكة من أجل التعمير والتنمية

١١٠ - في نيسان/أبريل ١٩٩٩، كلف المجتمع الدولي اللجنة الأوروبية والبنك الدولي بقيادة الجهود المبذولة من أجل تنسيق كل المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف المقدمة من أجل التعمير والتنمية في منطقة البلقان. وفي إطار هذه المهمة، كانت هاتان المؤسسات مسؤولتان عن تنسيق المسائل المتعلقة بالإنعاش الاقتصادي، وإصلاح منطقة جنوب شرق أوروبا وتعميرها، بما في ذلك عبر تعبئة دعم المانحين، وتقديم دراسات تحليلية اقتصادية، وهيئة الظروف الملائمة وتنفيذ المشاريع. ومن أجل المساعدة في تنفيذ هذه الولاية، أنشئ مكتب مشترك بين اللجنة الأوروبية والبنك الدولي لجنوب شرق أوروبا في بروكسيل، والذي يدير موقعه على شبكة الإنترنت (www.seerecon.org) يقدم من خلاله معلومات بشأن عملية التعمير في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ فريق توجيهي رفيع المستوى لجماعة المانحين من أجل مراقبة

للسلام، على المراقبة وإعادة تشكيل قوات الشرطة في هذا البلد بالإضافة إلى تعزيز سيادة القانون بصفة عامة. وتقدم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وهي إحدى أعقد العمليات التي اضطلعت بها الأمم المتحدة حتى الآن، طائفة واسعة من الخدمات المدنية في هذا الإقليم، بما في ذلك خدمات في ميادين إنفاذ القانون، والإدارة المدنية والخدمات العامة. وتواصل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلكا رصدها لعملية التجريد من السلاح لشبه الجزيرة هذه المهمة استراتيجية والفاصلة بين كرواتيا ويوغوسلافيا.

١٠٨ - وفي السياق الموصوف أعلاه، واصلت بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في يوغوسلافيا السابقة إعلان العطاءات المتعلقة باحتياجاتها إلى الباعة المحتملين في جميع البلدان الأوروبية، بما في ذلك البلدان المتضررة من التطورات الحاصلة في منطقة البلقان. وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، تمت عملية الشراء المحلي من عدة مناطق منها ألبانيا (٩٠ ٠٠٠ دولارا)، وألمانيا (٢ ٤٣٥ ٣٥٣ دولارا)، وإيطاليا (٢١ ١٧٧ ٥٦٥ دولارا)، والبوسنة والهرسك (١١ ٠٤٢ ٦١٦ دولارا) وتركيا (١ ١٣٣ ٦٣٨ دولارا)، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (٣ ٥٥١ ٧٩٩ دولارا)، وسلوفينيا (٣٣٥ ٦٨٨ دولارا)، وكرواتيا (٣ ٧٦٦ ٢٩٦ دولارا)، والنمسا (٨٠١ ١١٢ دولارا)، وهنغاريا (٤ ٠٠٠ دولارا)، واليونان (٢٩٤ ٠٦١ دولارا). وبصرف النظر عن الأرباح التي تحققت للاقتصادات المحلية، فإن عمليات الشراء في مناطق البعثة، حيثما أمكن ذلك، قد تمتاز بكون فتراتها لتسليم السلع أقصر وتكاليفها في مجال الشحن أقل، شريطة وجود السلع والخدمات المطلوبة محليا وأن تكون تكاليفها تنافسية.

١٠٩ - وللموردين من البلدان المتضررة مصدران للتعامل مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في يوغوسلافيا السابقة

لعام ٢٠٠١ سيؤدي إلى استكمال الاحتياجات المالية لبرنامج تعميم وإنعاش كوسوفو.

١١٢ - ونظم كل من اللجنة الأوروبية والبنك الدولي، بمشاركة فعالة للمنسق الخاص لميثاق تحقيق الاستقرار، مؤتمرا إقليميا للتمويل لجنوب شرق أوروبا، في بروكسل يومي ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٠. وفي هذا المؤتمر، قدمت البلدان المشاركة من هذه المنطقة مجموعة من التدابير التي تعترف تنفيذها من أجل تحقيق أهداف ميثاق تحقيق الاستقرار. وردا على ذلك، تعهدت جماعة المانحين أو خصصت ما يزيد على ٢,٤ بليون يورو، متجاوزة بذلك مبلغ ١,٨ بليون يورو المتوخى لتمويل مجموعة شاملة للبداية السريعة للمشاريع والمبادرات الإقليمية على المدى الأشهر الـ ١٢ المقبلة، بالإضافة إلى تقديم التمويل من أجل الإسراع بإعداد وتنفيذ المشاريع الإقليمية القريبة الأجل على مدى السنتين أو السنوات الثلاث المقبلة، وقد أعدت كلتا المجموعتين في إطار ميثاق تحقيق الاستقرار وتعد برامج إضافية إلى برامج المانحين الخاصة بكل بلد. وإجمالا، تستهدف هذه المشاريع والمبادرات تحسين البنية الأساسية، وتشجيع تنمية القطاع الخاص، ودعم البرامج الإصلاحية للسياسة العامة والمؤسسات، والتشجيع على الديمقراطية، والمصالحة واستتباب الأمن في هذه المنطقة.

١١٣ - وبعد مرور ستة أشهر على تنظيم المؤتمر الإقليمي للمانحين، حددت جميع مشاريع ودراسات البداية السريعة الـ ٣٤ عدا مشروع واحد (٣٥ في الأصل) في قطاع البنى الأساسية كل موارد التمويل التي بلغت في المجموع ١,٢ بليون يورو. ويقدر الفارق المتبقي في التمويل بحوالي ٢٩ مليون يورو. وحتى الآن، بدأت الأعمال فعلا بشأن ستة مشاريع، بينما لا تزال عمليات تقديم العروض للفوز بعقود ثلث هذه المشاريع جارية أو أكملت. وتشير التوقعات الحالية إلى أن تقديم العروض قد بدأ بشأن جميع مشاريع

عملية الإنعاش الاقتصادي والتعمير في كوسوفو وجنوب شرق أوروبا.

١١١ - وعقب أزمة كوسوفو، أخذ البنك الدولي إلى جانب اللجنة الأوروبية، وبشراكة مع وكالات أخرى، المبادرة في إعداد برنامج أولي للتعمير والإنعاش في كوسوفو، باحتياجات خارجية للتمويل تقارب ٢,٣ بليون دولار لمدة تتراوح ما بين ٤ و ٥ سنوات. وشارك كل من البنك واللجنة الأوروبية في رئاسة مؤتمرين للمانحين نظما في تموز/يوليه وتشيرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ لتعبئة الموارد دعما للمساعدة المقدمة للميزانية، وبرنامج التعمير والإنعاش وتنفيذ اتفاق السلام في كوسوفو، وأسفرا عن تقديم تعهدات بلغ مجموعها ما يزيد على ٣ بلايين دولار للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠. وحسب آخر تقرير مرحلي، أحرز المانحون تقدما مشجعا على مدى الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في مجال تنفيذ برنامج التعمير والإنعاش وتقديم الأموال الإضافية من أجل الدعم المقدم إلى كوسوفو في مجال الميزانية. وبصورة محددة، ومقارنة بمبلغ ١,١ بليون دولار المتوخى أصلا لتخصيص الأموال بنهاية عام ٢٠٠٠، أبلغ المانحون أن التزامات مؤكدة قدرها بليون دولار قدمت أصلا بنهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بلغت التعهدات المعلنة لميزانتي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، ١٠٩ ملايين دولار، بينما بلغت الالتزامات ١٣٧ مليون دولار وبلغت النفقات الفعلية ١١٧ مليون دولار. وفي تشيرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، قدرت الاحتياجات في مجال التعمير والإنعاش فقط بـ ٩٩٨ مليون دولار حتى نهاية عام ٢٠٠٠؛ وبلغت الالتزامات المؤكدة لهذا الغرض ٨٧٢ مليون دولار في أواسط هذا العام، أنفق منها فعلا ٣٦٦ مليون دولار. وقد خصصت مبالغ كبيرة للمنافع والإسكان، لكن المبالغ المخصصة للزراعة تبدو أقل نسبيا. وتُعد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو حاليا برنامج استثمار عام

التي شهدتها يوغسلافيا الطريق لإنهاء العزلة الدولية لهذا البلد واستئناف التعاون الإقليمي، ولا سيما إعادة الصلات التقليدية في مجالي النقل والاقتصاد في ربوع البلقان ومع بقية أوروبا. بيد أن تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة بشكل دائم في جنوب شرق أوروبا عملية طويلة وشاقة سوف تقتضي بذل جهود حثيثة ومتضافرة من جميع بلدان المنطقة والجهات الفاعلة الدولية في المجال الإنمائي.

١١٥ - ونظرا لقلّة الردود التي تسلمتها الأمانة العامة من البلدان المتضررة والبلدان المانحة على السواء، فلن يتسنى إجراء تقييم نهائي استنادا إلى هذه الردود فحسب. بيد أن التقييمات التي أجرتها مؤخرا الهيئات الدولية العاملة في المنطقة تشير إلى أن البلدان المتضررة في جنوب شرق أوروبا لا تزال تواجه مشاكل تتعلق بالتكيف ناجمة عن طائفة من العوامل الداخلية والخارجية منها العواقب الطويلة الأجل للتحويلات الرئيسية التي شهدتها النظم، والصراعات العنيفة والعقوبات الاقتصادية. ومن الأساسي معالجة جميع هذه المشاكل على نحو فعال في إطار الجهود المتواصلة لإعادة البناء والإنعاش، وكذلك عن طريق تعزيز التعاون الإقليمي لأغراض الاستقرار والإنعاش الاقتصادي والتنمية في البلقان. وعلى الصعيد الإقليمي، لا بد من إيلاء عناية خاصة لميادين من قبيل إعادة بناء الهياكل الأساسية، بما في ذلك استئناف الملاححة في نهر الدانوب وتنمية القطاع الخاص وتحقيق التكامل التجاري وتشجيع الاستثمارات وبناء القدرات المؤسسية. ولحد الآن أسفرت برامج إعادة البناء والاستقرار والتعاون الإقليمي عن نتائج إيجابية في أكثر البلدان تضررا بحيث أن هذه البرامج ستفيد بلدان المنطقة كلها في نهاية المطاف.

١١٦ - وما فتئت العناصر ذات الصلة بمنظومة الأمم المتحدة، ومنها المؤسسات المالية الدولية تعمل، ضمن ولاية كل منها، على إنشاء المرافق وتوفير الموارد المتاحة وتنفيذ

البداية السريعة باستثناء أربعة مشاريع قبل حلول موعد الحسم في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠١. ويعد أحد هذه المشاريع الأربعة (مشروع الطاقة ٣ في البوسنة والهرسك) كامل التمويل ومعدا للانتقال إلى المرحلة المقبلة، لكن تعيين إيقافه حتى تتخذ السلطات البوسنية خطوات من أجل إعادة تنظيم قطاع الطاقة في هذا البلد. وتنتظر المشاريع الثلاثة الأخرى (مشروعان في كرواتيا ومشروع واحد في بلغاريا) إكمال بعض الدراسات التقنية قبل تحديد الموعد النهائي. وقد شكل إكمال خطة التمويل خطوة حاسمة بالنسبة إلى المجموعات ككل. ويظل التحدي القائم حاليا متمثلا في تنفيذ هذه المشاريع، التي تقتضي من البلدان المستفيدة والوكالات الرائدة بذل جهود جبارة خلال الأشهر المقبلة.

#### رابعا - الاستنتاجات

١١٤ - قُدمت المساعدة الاقتصادية لدول شرق أوروبا المتضررة من التطورات في البلقان على ضوء التعقيدات السياسية والاقتصادية العديدة التي تنطوي عليها الحالة المتغيرة في المنطقة. فيإلى جانب الآثار السلبية الناجمة عن النزاعات العسكرية والعقوبات الاقتصادية وغير ذلك من عوامل الإخلال بالتوازن خلال الفترة الانتقالية التي أعقبت تفكك جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية الاتحادية السابقة، فإن أزمة كوسوفو أحدثت آثارا مدمرة على الاقتصادات الهشة لدول جنوب شرق أوروبا وغيرها من الدول. ونتيجة لذلك واجهت العديد من البلدان الأكثر تضررا في المنطقة والمجتمع الدولي تحديات جديدة كبرى في مساندة حالة الطوارئ الإنسانية وإعادة البناء في مرحلة ما بعد الحرب، والإنعاش وإرساء الاستقرار في البلقان. وقد سلكت البلدان المتضررة، بدعم دولي واسع النطاق، طريقا صعبا في اتجاه التأهيل والانتعاش في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك بذل جهود خاصة من أجل التغلب بشكل نهائي على عواقب أزمة كوسوفو. ومؤخرا مهدت التغييرات الديمقراطية

في البلدان المتضررة، فضلا عن إدماجها ضمن منظور إقليمي طويل الأجل للتنمية في مجال النقل والهيكل الأساسية، ولا سيما من أجل تشغيل ممرات النقل والجمارك ذات الأولوية في المنطقة. وأتيحت موارد إضافية ضخمة لمنطقة البلقان الغربية لتيسير الانتقال من مرحلة تلبية الاحتياجات الطارئة والاحتياجات من التمويل القصير الأجل للبلدان المتضررة من الأزمة إلى مرحلة جديدة هي دعم اتباع نهج شامل وطويل الأجل إزاء الاستقرار في بلدان شرق أوروبا وتقويتها بغرض زيادة إدماج هذه البلدان في البنية الأوروبية والعالمية. وأسندت إلى المؤسسات المالية والإنمائية الدولية، في إطار البرنامج الإقليمي للتعمير والتنمية، أدوار رائدة في القطاعات الرئيسية مثل تطوير الهياكل الأساسية (المصرف الأوروبي للاستثمار) والنهوض بالقطاع الخاص. بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المصرف الأوروبي للإنشاء التعمير)، واتفق الاستثمار ومبادرة مكافحة الفساد (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) والإطار الاقتصادي العام (البنك الدولي). وستعتبر مواصلة تقديم الدعم من جانب المانحين ومشاركة المصارف الإنمائية والاستثمارية الإقليمية والقطاع الخاص، ضمن الأولويات الإقليمية المتغيرة، ذات أهمية أساسية لإقامة التعاون عبر الحدود وتطوير الهياكل الأساسية وتشجيع التجارة والاستثمار في منطقة البلقان بوصفها جزءا لا يتجزأ من أوروبا.

١١٨ - وينبغي تشجيع البلدان المجاورة وغيرها من البلدان المتضررة على المشاركة بقدر أكبر من النشاط في التعاون الدولي ودعم جهود التعمير والانعاش والتنمية في المنطقة. وتفتح السياسات المحلية والإقليمية في مجال الشراء التي تتبعها العديد من منظمات وبرامج ووكالات الأمم المتحدة التي كثفت وجودها مؤخرا وعززت أنشطتها في منطقة البلقان، فرصا جديدة أمام الموردين من البلدان المجاورة وغيرها من

البرامج الفنية للمساعدة المالية والتقنية في البلدان المتضررة. واستجابة للنداءات المتكررة من أجل تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة تم تعزيز هذه البرامج حسب الاقتضاء بحيث تأخذ في الاعتبار إلى أقصى حد ممكن الاحتياجات والأوضاع الخاصة للبلدان المتضررة بغرض دعم ما تبذله هذه البلدان من جهود لأجل الانتعاش الاقتصادي والتكيف الهيكلي والتنمية. وفي إطار برنامج التعمير والانعاش في كوسوفو، أُتخذت مجموعة من التدابير الطارئة ونفذت أنشطة بغرض التصدي، إقليميا، لعواقب أزمة كوسوفو المتمثلة في القيود الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن كثرة اللاجئين والمشردين، وكذلك عن الاختلالات في المجال التجاري ومجال النقل والاستثمارات الأجنبية في البلدان المجاورة وغيرها من البلدان المتضررة. وبعد الاستجابة لأكثر الاحتياجات إلحاحا والناشئة عن أزمة كوسوفو، تحول التركيز إلى معالجة مجموعة متنوعة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل التي تواجهها الدول المتضررة بالمنطقة، سواء فيما يتعلق بدعم جهود التعمير والانعاش أو تحقيق التكيف الهيكلي والتحول الاقتصادي والتنمية المستدامة.

١١٧ - وجرت متابعة الاهتمامات المحددة في البلدان المتضررة من حيث تطوير النقل والهيكل الأساسية فضلا عن تيسير التجارة وتشجيع الاستثمار عن طريق مبادرات وترتيبات مساعدة إقليمية خاصة تحت رعاية الاتحاد الأوروبي وبالتعاون مع منظمات إقليمية أخرى. وكانت برامج الاتحاد الأوروبي وهي برنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا، وبرنامج الجماعة الأوروبية لإصلاح وتعمير البوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ويوغوسلافيا وكرواتيا، وبرنامج تقديم المساعدة التقنية لرابطة الدول المستقلة حاسمة في تمويل مجموعة من مشاريع إقامة الهياكل الأساسية وتيسير التعاون الجمركي عبر الحدود

(٤) انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الخمسون، الملحق الخاص بتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر و كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الوثيقة S/1995/999.

(٥) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.00.II.E.12.

البلدان المتضررة. وعلاوة على ذلك فإن التعبئة الفعلية للمساعدة وتنسيقها فضلا عن المشاركة في تمويل المشاريع تحت رعاية الوكالات المتعددة الأطراف سواء المتتمية إلى منظومة الأمم المتحدة أو غير المتتمية لها من شأنه أن ييسر تخصيص الموارد الكافية على الصعيد الإقليمي ويزيد من الشفافية في عملية شراء المنتجات والخدمات، مما في ذلك الشراء من الباعة المحليين والإقليميين. وإضافة إلى ذلك فإن عملية تنفيذ ميثاق تحقيق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا، ولا سيما أنشطة فريق العمل المعني بإعادة البناء والتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المنبثق عنه، توفر آلية أساسية لتشجيع الإصلاحات الهيكلية وتحقيق التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي داخل المنطقة وإدماج جنوب شرق أوروبا في الاقتصاد الأوروبي العام كمساهمة هامة في تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في منطقة البلقان وغيرها من المناطق.

#### الحواشي

(١) إضافة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (كوسوفو والجبل الأسود وصربيا) اعتبرت ست دول هي ألبانيا وبلغاريا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وكرواتيا من أكثر البلدان تضررا في المنطقة. وإضافة إلى ذلك أبلغت عدة بلدان أخرى مطلة على الدانوب في شرق أوروبا وهي أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وسلوفاكيا وهنغاريا، في عدة مناسبات، عما تواجهه من مشاكل اقتصادية خاصة ناجمة عن التطورات في منطقة البلقان.

(٢) يحل هذا التقرير محل مجموعة تتألف من خمسة تقارير سابقة أصدرها الأمين العام عن تقدم المساعدة الاقتصادية إلى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (A/49/356) و A/50/423 و A/51/356 و A/52/535 و A/54/534).

(٣) انظر الدراسة الاستقصائية لأوروبا لعام ١٩٩٩، رقم ٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.99.II.E.3)، الصفحات ١٧-٢٠ من الأصل الانكليزي.